جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

دراسة
انشاء الصندوق العربي للتنمية الزراعية

التقرير الرئيسي

الخرطوم: مايو (ايار) ١٩٩٠

تقديـــــم

في دورة انعقاده التاسعة عشر بطرابلس خلال الفترة ١٦ - ١٨ يناير (كانون ثاني) ١٩٩٠ ناقش المجلس الوزارى للمنظمة العربية للتنمية الزراعية تطور العمل في مجال الامن الغذائـــي العربي ، ووقف علي النتائج المتواضعة التي تحققت في هذا الصدد ، وما احاط بكل ذلك مـــن معوقات ومشاكل علي رأسها تناقص الموارد المتاحة للعون الانمائي وعدم وجود مؤسسة قوميـــة متخصصة تعني بقضايا الامن الغذائي وتستجيب لتوجهات المجلس .

واستشعارا منه باتساع دائرة المخاطر التي قد يتعرض لها الوطن العربي فيما لو استمر الوضع بالنسبة لانتاج الغذاء علي ما هو عليه فقد اصدر المجلس (اعلان طرابلس) لابراز القضية من جديد وتاكيد اهمية وجود صندوق عربي للتنمية الزراعية ليطلع بدور اساسي ورائد لتحقيـق الامن الغذائي العربي .

وتنفيذا لقرار المجلس الوزارى المضمن في (اعلان طرابلس) قامت الادارة العامة للمنظمـة بتكليف عدد من الخبراء العرب من ذوى الاختصاص لاعداد الدراسة ومشروع الاتفاقية الخاصـــة بانشاء الصندوق .

ولقد عكف فريق الدراسة خلال شهرى ابريل ومايو ١٩٩٠ علي هذه المهمة بالاطلاع علـــي المراجع وعقد لقاءات مع المسئولين في الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي وصناديـق العون الانمائي في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربيـــة المتحدة والبنك الاسلامي ومؤسسة ضمان الاستثمار والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمـــة الامم المتحدة للاغذية والزراعة . وكان ثمرة كل ذلك هذا التقرير المتكامل والذى يشتمل علـي تقويم للوضع الزراعي والغذائي ومبررات لقيام الصندوق المقترح كما يشتمل علي نظم عمله وعلي مشروع اتفاقية الانشاء .

وانني اذ اقدم هذا التقرير يسعدني ان اتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل المسئولين فـــي مؤسسات التمويل المختلفة وفي المنظمات العربية والدولية علي تعاونهم المخلص لاخراج هـــذا الجهد وعلي المقترحات الجيدة والمفيدة التي تطوعوا بها مما زاد من اثراء التقرير ، كمـــا اخص بالشكر فريق الدراسة علي الجهد الكبير الذى بذلوه .

والله نسأل ان يوفقنا جميعا لما فيه خير الامة والوطن .

المدير العام

الدكتور حسن فهمي جمعة

المحتويات

	رقم الصفحة
- تقديم	أ
- المحتويات	ب
- اعلان طرابلس	ج
- موجز الدراسة	١
- دراسة انشاء الصندوق العربى للتنمية الزراعية	٦
- مقدمة الدراسة	٦
- الموارد الطبيعية والزراعية والبشرية	٧
- التنمية الزراعية العربية	٩
- محددات التنمية الزراعية العربية	١٣
- قصور الموارد التمويلية	١٦
- الأمن الغذائى العربى	١٨
- نحو استراتيجية عربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائى	٢٢
- الحاجة لانشاء الصندوق العربى للتنمية الزراعية	٢٤
- الجداول الاحصائية	٣٤
- مصادر الدراسة	٥٤
- فريق خبراء الدراسة	٥٦

اعلان طرابلس ١٩٩٠

باحساس كامل بالمسئولية ومتوخيا المصلحة القومية العليا ، ناقش (مجلس وزراء الزراعة العرب) مشكلة الأمن الغذائى القومى العربى فى دورته التاسعة عشرة المنعقدة فى طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فى الفترة بين ١٦-١٨/١/١٩٩٠ ٠

وبتحليله للمعطيات المتعلقة بواقع التنمية الزراعية وواردات وصادرات ومنتجات الوطن العربى من السلع الغذائية ، أدرك المجلس الخطر الكبير الذى يواجهه أمننا الغذائى العربى والكارثة الوشيكة الوقوع لوبقى الحال على ما هو عليه الآن ٠

فبالرغم من الجهود القطرية الضخمة التى بذلت لتنمية قطاعاتنا الزراعية فى الأطر القطرية أو فى برامج التنمية الاقتصادية الشاملة لأقطارنا وبالرغم مما تحقق من معدلات نمو مقبولة لهذه الأقطار ، فقد ظلت معدلات نمو انتاج الغذاء دون النمو فى معدلات استهلاكه وذلك نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكانى والتغيرات الهائلة التى طرأت على أنماط الاستهلاك لدى المواطن العربى ٠

وقد أدى هذا الى ازدياد مضطرد فى قيمة الفجوة الغذائية خلال العقدين الأخيرين ٠ فقد زادت هذه من نحو ٢ر٥ مليار دولار سنويا فى بداية السبعينات الى نحو ١٣ مليار دولار فى منتصف الثمانينات ٠ وبلغت القيمة التراكمية للفجوة الغذائية من بداية الثمانينات وحتى نهاية عام ١٩٨٧ نحو مائة مليار دولار منها ٤٦ مليار دولار حبوب و١٦ مليار دولار لحوم و ١٤ مليار دولار ألبان و٩ مليار دولار لكل من السكر والزيوت النباتية ويتوزع الباقى على المجموعات الغذائية الأخرى ٠

ويبلغ متوسط قيمة الفجوة الآن حوالى ٢٣ مليار دولار سنويا وقد تصل القيمة التراكمية فى نهاية القرن الى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار ٠ وفى مقابل هذه الأرقام المخيفة نجد أن جملة استثماراتنا العربية المشتركة فى المجال الزراعى والغذائى قد بلغت ٢ مليار دولار خلال العقدين الماضيين ٠٠ وان معدل القروض العربية السنوية التى قدمت من الصناديق العربية للانماء الزراعى لم تكن كافية لاحتياجات التنمية الزراعية العربية ٠

وقد أشارت المعطيات بأن واردات الغذاء للوطن العربى تمثل نحو ٢٠٪ من مجموع المواد الغذائية المتاحة للتجارة فى السوق العالمى ، رغم أن سكان الوطن العربى لايشكلون أكثر من ٤٪ من مجموع سكان العالم وهم يملكون حوالى ١٠٪ من جملة مساحة الأرض ٠

ولايخفى على أحد مايمكن أن يحيق بالأمة من أخطار مستقبلية مع تزايد معدلات النمو الحالية للفجوة الغذائية العربية ٠

وادراكا من المجلس لخطورة الوضع الراهن وازدياد الخطورة فى المستقبل ٠

وتقديرا منه لحجم المهام والمسئوليات الملقاة على عاتقه تجاه الشعب العربى والأجيال

رابعا : العمل على ايجاد سوق عربية مشتركة حقيقية وتطوير ماهو موجود من اتفاقيات بشـــأن هذه السوق والسعى الجاد لوضعها موضع التنفيذ ٠

ومجلس وزراء الزراعة العرب اذ يصدر هذا الاعلان يتمنى من كافة الجهات والمؤسســات العامة والخاصة الاسهام فى تحقيق غاياته ٠ وهو على يقين بأن قيادات الأمة لن تألوا جهدا فى القيام بدورها القيادى التاريخى فى هذه المرحلة التى نحتاج فيها الى قرارات نوعية جديـــدة بشأن تحقيق وحدة الأمة العربية الاقتصادية وعلى الأقل فى الجوانب الزراعية والغذائية ٠

القادمة فى تحقيق طموحات الأمة من قطاعنا الزراعى العربى وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء ومواجهة الضغوط الأجنبية والتخلص من التبعية الخارجية فيما يتعلق بالغذاء ٠

واستجابة لدعوة الأخ قائد ثورة الفاتح العظيمة العقيد معمر القذافى فى توجيهاته أثناء افتتاح جلسات الدورة للبدء فى اجراءات عملية تنفيذ وتطبيق لما تحتويه المواثيق المنظمة للعمل العربى الموحد وتأمين الحماية اللازمة للمنتجات الزراعية العربية وتيسير انسيابها بين الأقطار العربية واقامة مشاريع وهياكل تمتزج فيها الامكانيات العربية من موارد بشرية وطبيعية ومادية والعمل على تقنين واحكام استعمال المياه وأن تحال الدراسات والتقارير المعدة عن الأمن الغذائى الى واقع ملموس يجد طريقه الى التنفيذ ٠

وبناء عليه فقد قرر المجلس مايلى :

أولا : انشاء " الصندوق العربى للتنمية الزراعية " كوكالة متخصصة منبثقة عنه ، برأسمال قدره مليار دولار أمريكى ٠ ويتولى تمويل مشاريع وبرامج زراعية تهدف الى تحقيق الأمن الغذائى العربى وعلى الصعيدين المشترك والقومى ٠٠ ودعوة الأقطار والجهات والهيئات العربية للمساهمة فى هذا الصندوق ٠ وتكليف الادارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية باعداد مشروع انشاء الصندوق ونظام عملياته ٠

ثانيا : مناشدة القادة العرب عقد مؤتمر خاص بالأمن الغذائى العربى ، والطلب الى معالى رئيس الدورة الحالية للمجلس لمتابعة ذلك ، وتكليف الادارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية باعداد دراسات متكاملة تبرز حجم المشكلة واعداد المقترحات التى أقرها المجلس فيما يتعلق بحلها ٠

كما قرر المجلس دعوة الأقطار العربية لتكثيف الجهود القطرية للمساهمة فى حل مشكلة الغذاء على الصعيدين القطرى والقومى وذلك بانجاز مايلى :

أولا : زيادة نسبة الاستثمارات المخصصة الى قطاع الزراعة بقدر يتيح تحقيق تنمية حقيقية لهذا القطاع ٠٠ وسلوك منهج علمى يستند الى دراسات قطرية تثبت جدوى مشاريعها ويمكن اعتماد تمويلها واقراضها من جهات التمويل المختلفة ٠

ثانيا : تحسين مناخ الاستثمار الزراعى ووضع القوانين والأنظمة التى تؤمن الحافز للمستثمرين وتسهل عمليات الاستثمار ٠

ثالثا : فتح الحدود والأسواق العربية أمام انسياب السلع بين الأقطار العربية وتشجيع التجارة البينية وجعل أولويات الاستيراد فى الدول العربية للسلع الزراعية العربية ٠ وفرض رسوم مرتفعة على استيراد السلع الزراعية الأجنبية كما تتاح فرص المنافسة لسلعنا الزراعية العربية أمام مثيلتها الأجنبية على أن تستغل هذه الأموال لاستثمارات قطرية وقومية جديدة وكذلك فى تمويل اجراءات تسهيل وتطوير التجارة البينية بين الأقطار العربية ٠

موجز الدراسة

١- مقدمة :

١-١ بالرغم من ان اعلان طرابلس تضمن قرارا من المجلس الوزارى بانشاء الصندوق راى فريق الدراسة ان يتوسع في تقريره ليشمل موجزا عن ابعاد قضية التنمية الزراعية والامن الغذائي العربي - بايجابياتها وسلبياتها - تاكيدا لما جاء في ديباجة " اعلان طرابلس " عن معطيات الواقع العربي والتي بني عليها المجلس قراراته بما في ذلك قرار انشاء صندوق التنمية الزراعية ٠

١-٢ ولذلك يبدأ التقرير بعرض موجز عن الموارد الزراعية العربية ودور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية العربية ودور التمويل العربي الانمائي والتمويل الخارجي في التنمية الزراعية ٠ ثم يتناول محددات التنمية الزراعية بما في ذلك قصور الموارد التمويلية ومؤشرات عن " الفجوة التمويلية "، وبعد ان طرح مؤشرات لاستراتيجية التنمية الزراعية والامن الغذائي يستعرض التقرير مبررات قرار انشاء صندوق التنمية الزراعية وامر تكامله مع صناديق التنمية القومية والقطرية الحالية ويحدد الاهداف والاطار العملي لنشاطه ثم يقدم مسودة اتفاقية انشائه ٠

١-٣ ويتضمن التقرير ملحقين في غلافين منفصلين يختص أحدهما بمشروع الاتفاقية ويلخص الاخر نشاط صناديق التمويل الانمائي العاملة في الوطن العربي ٠

٢- التنمية الزراعية والامن الغذائي :

٢-١ يتمتع الوطن العربي بموارد زراعية عظيمة تقدر بنحو ١٣٣ مليون هكتار ، يزرع منها في الوقت الحاضر نحو ٤١ مليون هكتار ، وتتسع المراعي الطبيعية لنحو ١٨٨ مليون هكتار يعيش عليها اكثر من ٢٣٨ مليون راس من الانعام ، وتشكل الغابات موردا هاما اذ تغطي نحو ١٣٥ مليون هكتار ٠ وتتكامل الامطار الغزيرة التي تهطل في ارجاء الوطن العربي مع الانهار التي حباه الله بها لتوفير مورد مائي سنوى يقدر بنحو ٥ر٢٦٢ مليار متر مكعب ويمكن ان يزداد حجم المورد المائي بأكثر من ٢٠٢ مليار متر مكعب عن طريق تنمية الموارد المائية وترشيد استخدام المتاح منها ٠ ويدعم كل ذلك الشعب العربي بملايينه المائتين واحد عشر مليونا (١٩٨٩) ، وبما يوفرونه من عمالة مقتدرة وسوق واسعة ٠ ولابد من الاشارة هنا الي ان توزيع هذه الموارد بين الاقطار العربية لايجرى بالتساوى ، اذ ان بعض الاقطار تملك الموارد الزراعية والبعض الاخر يزخر بموارد مالية عظيمة وبعض ثالث له نصيب اوفر من السكان ٠ هذا الواقع لايسمح لاى قطر باستغلال اقصي مايمكن من موارد متاحة له دون التعاون والتنسيق وربما التكامل مع اقطار اخرى ٠

٢-٢ ان تجربة السنوات الماضية تشير الي انه وبالرغم من الوفرة المطلقة للموارد الزراعية

والبشرية فان الزراعة العربية لاتزال تعاني من التخلف في كثير من جوانبها ، ويعتبر العالم العربي منطقة العجز الغذائي الاول في العالم • ويعود ذلك لاسباب عدة ، بعضها تاريخي كرس انتاج وتصدير عدد محدود من الموارد الاولية والاعتماد علي التجارة الدولية للحصول علي الاحتياجات بما في ذلك السلع الغذائية ، ويعود التخلف الزراعي ايضا لعدد من المحددات والمعوقات والتي تتعلق بالمخاطر المتصلة بالزراعة المطرية ، وبملوحة التربة ونقص بعض العناصر الاساسية ، وضعف البنيات الاساسية ، وحداثة الانشطة البحثية • بسبب كل ذلك فقد اهملت التنمية الزراعية حينا من الدهر ، وحين تصدت الاقطار العربية المختلفة لتحديات التنمية في نهاية السبعينات مع انفجار ازمة الغذاء ، واجهت من جهة ارتفاع تكلفة الاستثمار ومخاطر استيراد التخضم العالمي ، ومن جهة اخرى فقد استخدمت الدول الصناعية كافة السبل والوسائل لتخفيض استهلاك المواد الاولية وتخفيض اسعارها ، ففقد الوطن العربي الموارد المالية التي كان يمكن ان توجه للتنمية والاستثمار •

٢ـ٣ في مقابلة هذا التحدى قام الوطن العربي بانشاء عدد من مؤسسات التمويل العربية لعبت دورا هاما ومؤثرا في التنمية الاقتصادية للاقطار النامية • وتشير الاحصاءات ان ١٠٤ قطرا ناميا بما في ذلك الاقطار العربية قد حصلت حتي نهاية عام ١٩٨٩ علي نحو ٢٦ر٩ بليون دولار ، ذهب اكثر من نصفها (١ر٥٣٪) ، نحو ١٤ر٣ بليون دولار ، للاقطار العربية• وقد خصص من هذه المبالغ نحو بليونين ونصف البليون دولار لتنمية القطاع الزراعي في ١٩ قطرا ومن ناحية اخرى فقد قامت الاقطار العربية بتوجيه كثير من الموارد المحلية للتنمية الزراعية تفوق في مجموعها الستين بليون دولار• نتيجة لذلك فقد زاد انتاج الغذاء بالنسبة لكل السلع الزراعية ، غير ان تلك الزيادات لم تواكب الارتفاع المضطرد في الطلب علي الغذاء ، في غضون ذلك فقد ارتفعت فاتورة استيراد السلع الغذائية الرئيسية من نحو ٢ر٤ بليون دولار عام ١٩٧٢ الي نحو ١٢ر٥ بليون دولار امريكي في عام ١٩٨٧ •

٢ـ٤ ان اتساع الفجوة الغذائية قد افرز مخاطر عديدة يتعلق بعضها بالامن القومي الاستراتيجي وبالتأثير علي الارادة السياسية ، كما يتعلق البعض الاخر باحتمالات تقلص المتاح من السلع الغذائية في التجارة الدولية نتيجة للتحولات الكونية في الظروف المناخية ونتيجة لسياسات ايقاف الدعم الذى تقدمه الدول الصناعية للقطاع الزراعي •

٢ـ٥ وفي سبيل تحقيق الامن الغذائي العربي فقد قامة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع استراتيجية وبرامج الامن الغذائي العربي اشتملت علي ١٥٣ مشروعا وبرنامجا زراعيا بلغت تكلفتها باسعار عام ١٩٧٩ نحو ٣٣ر٣ بليون دولار امريكي •

٢ـ٦ ولاشك ان تحقيق الاستراتيجية بعد تحديثها وتعديلها يتطلب تضافر كافة الجهود لتوفير التمويل الضرورى لتنفيذ تلك المشاريع • ويجي الاقتراح بانشاء صندوق للتنمية الزراعية كرافد جديد ليتكامل مع مؤسسات التمويل القائمة للاسراع بوتائر التنمية الزراعية وسبل تحقيق الامن الغذائي العربي •

٣- مبررات انشاء الصندوق :

٣-١ في مواجهة التساؤل عن مبررات انشاء مؤسسة تمويلية جديدة بدلا عن زيادة موارد المأسسات القائمة لدعم القطاع الزراعي ، يذكر التقرير :

(أ) كل الصناديق (باستثناء الصندوق العربي للانماء) تشمل مسئولياتها العديد من الدول النامية وتخصص لها ماينا هز نصف مواردها وقد تتحرج من تغيير هذا النسبة اذا زيدت مواردها ٠

(ب) مسئوليات هذه المؤسسات تشمل بحكم لوائحها والتزاماتها كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ولاتخصص للقطاع الزراعي اكثر من ٢٠٪ من مواردها والدور الذى تؤديه هام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تنمية القطاع الزراعي ولكنه لايسارع بوتائر تحقيق الامن الغذائي ٠

(ج) معظم تمويلات هذه المؤسسات في القطاع الزراعي يخصص للبنيات الاساسية ومشروعات اعادة التعمير ٠ وهذه بالرغم من اهميتها بطيئة المردود بالنسبة للامن الغذائي ٠

(د) كل هذه المؤسسات تتعامل مع الاقطار العربية تعاملا فرديا وتخضع للاولويات القطرية والمطلوب مؤسسة قومية تبادر باختيار المشروعات وفق اعتبارات ومعايير قومية ٠

(هـ) قضايا التنمية الزراعية والامن الغذائي قضايا معقدة وتتطلب جهازا متخصصا فنيا وعلميا ٠٠ وقد لايتوفر ذلك بالقدر الكافي في المؤسسات القائمة ٠

(و) ثم ان انشاء الصنذوق ليس بديلا لزيادة موارد الصناديق القائمة وزيادة دعمها للقطاع الزراعي وهذه ضرورة يدعوليها" اعلان طرابلس " ، ويستطيع الصندوق تغطية الفجوات التي لاتمولها المؤسسات القائمة الان ٠

٤- اهداف الصندوق واطار عمله :

٤-١ تحدد الدراسة هدف الصندوق الاساسي بانه تعبئة الموارد لتمويل مشروعات وبرامج الامن الغذائي العربي بان تشمل نشاطه :

- انتاج السلع الزراعية الغذائية وخاصة الحبوب الغذائية والسلع الوسيطة التي تساعد علي الانتاج الزارعي ٠
- تمويل الدراسات الفنية ودراسات الجدوى لمشروعات انتاج الغذاء ٠

- تشجيع وحفز القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي وانتاج الغذاء بشكل خاص ٠

- الاسهام في توفير مدخلات الانتاج الزراعي والائتمان الزراعي ٠

- تشجيع مشروعات نقل التقنية والبحوث التطبيقية ٠

- مساعدة وتشجيع الحكومات لمراجعة السياسات والممارسات الزراعية غير السليمة

- التعاون مع المؤسسات التمويلية وتشجيعها للتوسع في التمويل الزراعي والتنسيق معها ٠

٤-٢ وتقترح الدراسة ان تقوم معايير اختيار المشروعات علي اولوية تشجيع :

- الانشطة التي تؤدى الي زيادة واضحة وسريعة في انتاج الغذاء

- الانشطة التي تؤدى الي زيادة تدفق الموارد القومية الي انتاج الغذاء

- الانشطة التي تؤدى الي زيادة التجارة البينية في الوطن العربي في مجال الانتاج الزراعي ومجال الغذاء بشكل خاص ٠

٤-٣ وفي مجال معايير الاقراض القطرية ترى الدراسة ان يركز الصندوق علي معايير المصلحة القومية العربية التي تسعي لتحقيق اكبر قدر من انتاج الغذاء من استثمار حجم معين من الموارد ٠ وان تأتي اعتبارات المصلحة القطرية وعدالة التمويلات بين الاقطار في المرتبة الثانية ٠

٤-٤ كما ترى الدراسة ان يركز الصندوق - علي الاقل في المراحل الاولي من نشاطه - علي المشروعات متوسطة وصغيرة الحجم - سريعة الانتاج في مجال الغذاء ، وان يكون دوره في مجال المشروعات الكبرى التي تستهدف استصلاح اراضي زراعية جديدة هو تشجيع مؤسسات التمويل الاخرى للمساهمة فيها عن طريق تسهيل اعداد الدراسات السابقة للاستثمار لمثل هذه المشروعات ٠

٥- شروط الاقراض :

٥-١ اعتبارات استمرارية الصندوق ماليا واعادة استخدام اقساط قروضه في مشروعات جديدة بجانب التركيز علي المشروعات سريعة الانتاج عالية الربحية تقتضي ان تكون شروط الاقراض لمعظم المشروعات شروطا متوسطة بان يكون سعر الفائدة في مستوى ٥٪ وفترة السداد عشرين سنة بفترة سماح قدرها ثلاث سنوات،مع امكانية تحديد شروط عادية (٨٪ فائدة وفترة سداد ١٢ سنة) للمشروعات ذات الربحية الاعلي - علي ان يحدد الصندوق شروطا تيسيرية خاصة (١٪ فائدة وفترة سداد ٣٥ سنة) لمشروعات البنيات الاساسية المتصلة بمشروعات انتاج الغذاء

وعلي ان يقدم الصندوق المعونات الفنية كمنح دون مقابل ٠

٦- علاقة الصندوق بالمنظمات والصناديق العربية :

٦-١ اولت الدراسة اهتماما خاصا بامر العلاقة بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق وضرورة تحقيق اقصي درجات الترابط والتعاون بينهما ورات ان يكون ذلك عن طريق :

- التزام الصندوق بان يكون اختيار وتمويل المشروعات في اطار الاستراتيجية الزراعية العربية التي يرسمها المجلس الوزارى للمنظمة ٠
- مشاركة المدير العام للمنظمة في اجتماعات مجلس محافظي ومجلس ادارة الصندوق٠
- التزام الصندوق بتحقيق الاستفادة القصوى من الامكانيات الفنية والبشرية والمادية المتوفرة لدى المنظمة في دراسة مشروعاته وتقديرها والاشراف علي تنفيذها ٠

٦-٢ كما اولت الدراسة اهتماما بامر التعاون والتنسيق بين الصندوق والصناديق العربية الاخرى وعلي رأسها الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ورات ان يتم ذلك عن طريق مشاركة مدير عام صندوق الانماء في اجتماعات مجلس محافظي الصندوق واستفادة الصندوق من امكانيات صندوق الانماء في تقدير مشروعاته وتقييمها والاشراف علي تنفيذها - الي جانب مشاركة صندوق التنمية الزراعية في اجتماعات التنسيق الدورية للصناديق العربية والتي يتولي تنظيمها صندوق الانماء - لتأكيد ان يكون دوره في تمويل القطاع الزراعي متكاملا وليس متنافسا مع دور الصناديق الاخرى ٠

٧- مسودة مشروع الاتفاقية :

٧-١ لاتختلف مسودة مشروع الاتفاقية المرفقة عن اتفاقيات انشاء الصناديق التمويلية القومية المماثلة فيما يختص بتكوين الاجهزة القيادية وصلاحياتها او فيما يختص باجراءات التمويل والرقابة - والاختلافات الوحيدة تبرز في البنود التي تعكس السمات الخاصة بالصندوق والتي لخصت في الفقرات السابقة ، مثل تحديد الاهداف والاولويات والعلاقة بالمنظمات والصناديق الاخرى ٠

١ - مقدمة :

يتكون الوطن العربي من واحد وعشرين قطرا بما في ذلك فلسطين المحتلة ويغطي عشر المساحة اليابسة في الكرة الارضية . والتي تقدر بنحو ١٤١٢ مليون هكتار . جميع الاقطار العربية اعضاء في الجامعة العربية ، والتي انشأت في عام ١٩٤٥ بغرض تحقيق التضامن بين الاقطار العربية وصولا الي تحقيق الوحدة . وفي غضون العقود الاربعة الماضية انشأت الجامعة العربية عددا من المنظمات المتخصصة والصناديق والهيئات بغرض تنسيق المواقف وتدعيم التعاون الاقتصادى والفني وتسهيل التبادل التجارى .

ولقد شهد عقد الثمانيات تجميع بعض الاقطار العربية في تجمعات اقتصادية بغرض تدعيم الروابط الاقتصادية وتنسيق المواقف السياسية كخطوة اولي علي طريق تحقيق الوحدة العربية . وتجيء في مقدمة هذه التجمعات مجلس التعاون لدول الخليج العربي والذى انشأ في عام ١٩٨١ ويضم المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة البحرين وسلطنة عمان . ولقد لعب هذا التجمع دورا بارزا في مجال التعاون الاقتصادى بين الاقطار العربية المعنية وفي تنسيق سياساتها وموقفها تجاه القضايا العربية والعالم الخارجي .

كما شهد عام ١٩٨٩ تكوين تجمعين اخرين هما مجلس التعاون العربي والذى يضم جمهورية مصر العربية وجمهورية العراق والمملكة الاردنية والجمهورية اليمنية . واتحاد دول المغرب العربي والذى يضم الجماهيرية الليبية وتونس والجزائر والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا الاسلامية . وتشير الوثائق المنشورة للتجمعين الاخيرين انهما يسيران بخطي حثيثة نحو دعم الروابط الاقتصادية وتسهيل التبادل التجارى وتعميق علاقات الوحدة والتضامن .

كذلك فقد شهد عام ١٩٩٠ عقد ميثاق للتكامل بين السودان والجماهيرية العظمي يضم برنامجا لوحدة اندماجية بين القطرين في غضون اربع سنوات . وعلي المستوى القومي العربي هناك مساعي حثيثة لتصفية الخلافات بين بعض الاقطار العربية تمهيدا لانطلاقة كبرى في تقوية التضامن العربي وتوحيد الجبهة العربية تجاه التحديات الكبرى التي تواجه الامة العربية والتي تتمثل في :

أ/ الصراع الحضارى الذى تقوده الامة العربية ضد الكيان الصهيوني والقوى التي تقف خلفه وبعد ان شهدت السنوات التي انقضتمنذ انتهاء الحرب الكونية الثانية تقسيم فلسطين وانشاء دولة الكيان الصهيوني واحتلال الاراضي الفلسطينية وبعض الاراضي العربية في لبنان وسوريا تتكشف وبشكل سافر اطماع العدو الاسرائيلي بطرد المواطنين العرب وتوطين المهاجرين اليهود في الاراضي العربية . والسعي لخلق اسرائيل الكبرى من النيل الي الفرات .

ب/ التطورات الاقتصادية علي المستوى العالمي وما تمخض عنها من قيام تجمعات اقليمية كالسوق الاوربية المشتركة افرزت سلبيات علي علاقات التبادل التجارى لا يمكن تجاوزها

الا من خلال تجمع اقليمي يرشد استغلال الموارد المتاحة ويوسع نطاق السوق الاقليمية امام المنتجات العربية .

ج/ التطورات التي شهدتها اوروبا الشرقية اخلت بالتوازن بين المعسكرين الرئيسيين والذى كان يصب لمصلحة الدول النامية ، ولا بد من سد الفجوة الناتجة عن ذلك من خلال توحيد الجبهة العربية لمقابلة كل التحديات .

د/ احتكار عدد قليل من الاقطار الكبرى لبعض السلع الاستراتيجية كالقمح يستوجب قيام عمل مشترك لتامين انتاج السلع الاستراتيجية داخل الوطن العربي .

هـ/ الجهود الحثيثة التي تبذل هنا وهناك للسيطرة علي موارد المياه العذبة يستوجب تماسك الجبهة العربية للدفاع عن حقوقها في المياه ، خاصة وان كثيرا منها يقع خارج الحدود العربية .

هذه التحديات وغيرها هي التي جعلت القادة العرب يتنادون لقمة استثنائية في بغداد في الثامن والعشرين من ايار (مايو) المنصرم (١٩٩٠) للتاكيد علي اهمية وحتمية التضامن العربي وضرورة توحيد الارادة السياسية لمجابهة التحديات وتحقيق اهداف الامة العربية .

٢ ـ الموارد الطبيعية والزراعية والبشرية :

٢ـ١ الموارد الطبيعية:

تقدر رقعة اليابسة في الوطن العربي بنحو ١٤١٢ مليون هكتار ، وهذا يمثل ١٠٪ من مساحة اليابسة في الكرة الارضية . ويقدر احتياطي الوطن العربي من النفط بنحو ٦٠٠ مليار برميل وهو يعادل ٦٠٪ من احتياطي العالم . ويقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي بنحو ٢٤ر٦ الف مليار متر مكعب وهو يعادل نحو ٢٢٪ من احتياطي العالم . ويملك الوطن ذخيرة عظيمة من معادن الذهب والحديد والنحاس والفحم الحجرى واليورانيوم وغيرها .

٢ ـ٢ الموارد الزراعية :

تقدر الارض القابلة للزراعة في الوطن العربي بنحو ١٣٣ مليون هكتار ، وهي بطبيعة الحال موزعة توزيعا غير متساوى بين الاقطار العربية . فالسودان مثلا يحوز علي نحو ٧٧ مليون هكتار ، اى نحو ٥٨٪ من جملة المساحة .

ومن بين التجمعات العربية ، فان الاقطار غير المنضوية لتجمعات تحوز علي ٩٢ر١ مليون هكتار اى ٦٩٪ ، كما يشير الجدول رقم (١) . وتاتي بعد ذلك دول اتحاد المغرب العربي ولديها نحو ٢٣ر٦ مليون هكتار ، اى ١٨٪ ، فدول مجلس التعاون العربي والتي تملك مجتمعة نحو ١ر٣ مليون هكتار فقط ، اى اقل من ١٪ من مجموع المساحة القابلة للزراعة .

وتقدر موارد المياه في الوطن العربي بنحو ٢٦٢ر٥ مليار متر مكعب ، تساهم الانهار فيها بنحو ١٥٩ مليار متر مكعب والامطار بنحو ١٠٣ر٥ مليار متر مكعب ٤ر٦٪ من مجموع

الامطار التي تهطل علي الوطن العربي . ويستخدم لاغراض الزراعة المروية في الوقت الحاضر نحو ١٣٩ مليار متر مكعب ، اى نحو ٨٧٪ من المتاح، وتقدر الموارد المائية التي يمكن الحصول عليها مستقبلا من خلال ترشيد المتاح وتنمية الموارد القائمة بنحو ٢٠٢ مليون متر مكعب .

اضافة لذلك يتمتع الوطن العربي بمصدر غني من المياه الجوفية يقدر المكتشف منها حتي الان بنحو ٢٥ر٧ مليار متر كعب . وتشكل تحلية مياه البحر مصدرا هاما للاستخدامات المنزلية والصناعية وخاصة بالنسبة للدول الساحلية .

تغطي المراعي الطبيعية نحو ١٨٨ مليون هكتار ، يوجد معظمها في المملكة العربية السعودية والسودان والصومال والمملكة المغربية ويعيش عليها نحو ٢٣٨ مليون راس من الانعام منها نحو ٤٢ مليون راس من الابقار و ١٩٠ مليون راس من الاغنام والماعز ونحو ٦ مليون راس من الابل . ومثلما الاراضي الزراعية فان توزيع الانعام ليس متساويا بين الاقطار المختلفة . وفي واقع الامر فان نحو ٧٠ ٪ من الابقار ونحو ٤٠٪ من الاغنام و ٦٠٪ من الماعز واكثر من ٨٠٪ من الابل تتواجد في السودان والصومال وسوريا .

يمتد الساحل البحرى للوطن العربي لاكثر من ٢٢ر٢ الف كيلو متر ، ويوفر ثروة سمكية يقدر انتاجها السنوى بنحو ٧ر٧ مليون طن . اضافة لذلك فان المياه الداخلية بما في ذلك بحيرة السد العالي ومنطقة السدود السودانية وغير ذلك توفر مصدرا غنيا لتربية الاسماك ساعدت علي ان يصبح الوطن العربي مكتفيا ذاتيا من الاسماك ومصدرا لها .

مساحة الغابات تشكل نحو ١٠٪ من مجموع مساحة الوطن العربي وتتسع لنحو ١٣٥ مليون هكتار وتتواجد بشكل رئيسي في السودان والصومال (٧٣٪) وموريتانيا والجزائر والمغرب (٢١٪).

ويلعب المناخ دورا هاما في تنويع المحاصيل بدءا من محاصيل المناطق المعتدلة حول حوض البحر الابيض المتوسط كالقمح والشعير والذرة الشامية والبنجر والبقوليات الي محاصيل المناطق المدارية كالذرة والدخن والقطن والكناف وقصب السكر وزهرة الشمس ومختلف الحبوب الزيتية الي محاصيل المناطق الاستوائية كالارز والشاى والبن والكسافا والتبغ وغير ذلك .

٢ - ٣ الموارد البشرية :

تشير الاحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان عدد السكان العرب قد بلغ في عام ١٩٨٨ نحو ٢١١ مليون نسمة ، وتقدر الزيادة السنوية بنحو ٣٪ في العام ،كما جاء في التقرير العربي الموحد لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢)،ويعيش ٧٠٪ منهم في القارة الافريقية ، بينما يعيش ٣٠٪ في القارة الاسيوية . ويتوزع هؤلاء بين التجمعات العربية القائمة بحيث يعيش ١٩ مليون نسمة (٩٪ من المجموع) في مجلس التعاون لدول الخليج و ٨٢ مليون نسمة ٣٩٪ في دول مجلس التعاون العربي و ٦١ مليون نسمة (٢٩٪) في دول اتحاد المغرب العربي ، ٠ر٤٩ مليون نمسة (٢٣٪) في الدول غير المنضوية لتجع اقليمي .

وتقدر الاحصاءات ان نحو ١٠٨ مليون نسمة اى نحو ٥١٪ من المجموع يعيشون في القطاع الريفي غير انه علي المستوى القطرى فان نسبة سكان الريف لمجموع السكان تتفاوت تفاوتا كبيرا من قطر لاخر وفيما تنخفض لنحو ٢٪ في الكويت نجدها ترتفع لنحو ٧٥٪ في جمهورية الصومال الديمقراطية .

٣ - التنمية الزراعية العربية :

٣-١ الناتج المحلي الاجمالي:

تشير احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة لكل الاقطار العربية سجل في عام ١٩٨٧ نحو ٣٧٠ بليون دولار بزيادة ٧ بليون دولار عما كان عليه الحال في عام ١٩٨٦ ولكن بانخفاض ١٥ بليون دولار عن ارقام ١٩٨٥ والتي سجل الناتج المحلي الاجمالي فيها اكثر من ٣٨٥ بليون دولار ، جدول رقم (٣) . ويعود هذا التذبذب وبشكل مباشر الي اسعار النفط . ولقد ارتفع اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي من نحو ٣٦ر٩ بليون دولار في عام ١٩٨٥ الي نحو ٤٤ر٧ بليون دولار عام ١٩٨٧ ووفقا لذلك فقد زادت الاهمية النسبية للقطاع الزراعي من نحو ١٠٪ عام ١٩٨٥ الي نحو ١٢٪ خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ويتباين اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من مجموعة اقتصادية الي مجموعة اخرى اذ سجل في عام ١٩٨٧ ٤ر٢٪ فقط في دول مجلس التعاون الخليجي و ٦٣ر١٪ في دول الاتحاد المغربي و ١٨ر٤٪ في دول مجلس التعاون العربي و ٢١ر٤٪ في الدول الباقية ، كما يشير الجدول رقم (٣) .

٣ - ٢ اسهام القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية :

شهدت السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٦ تطورا كبيرا في القطاع الزراعي بفضل الاستثمارات الكبيرة التي وجهت لهذا القطاع . فقد ارتفع متوسط حجم الاستثمار الزراعي من نحو ٨ر٧ بليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٧٥/٧٠ الي نحو ٧ر٢٥ دولار سنويا خلال الفترة١٩٧٠/٧٦ والي نحو ٨ر٦٣ بليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٨٦/٨١ كما يشير الجدول رقم (٤) ولكن بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى فان الزيادة تبدو متواضعة ، فقد ارتفع حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي نحو ١٢ مرة ،وفي قطاع الانشاءات والمباني ١١ مرة ، اما في القطاع الزراعي فقد كانت الزيادة تعادل ٢ر٨ ضعفا .

نتيجة لهذه الاستثمارات فقد زاد الانتاج الزراعي والغذائي زيادة كبيرة ، فقد ارتفع انتاج الحبوب من نحو ٩ر٢٠ مليون طن عام ١٩٧٠ الي نحو ١ر٣٠ مليون طن عام ١٩٨٦ كما يشير الجدول رقم (٥) ، اى بزيادة قدرها ٧ر٤٤٪ .

وبالرغم من ذلك فان اسهام القطاع الزراعي في الدخل القومي لا يزال متواضعا ولكنه يوفر جانبا كبيرا من الاحتياجات الغذائية ويوفر العمالة لاكثر من ٥٠٪ من المواطنين العرب وتقوم عليه معظم الصناعات . ويوفر قدرا كبيرا من حصيلة الصادرات تصل احيانا الي نحو٩٠٪

مما تحصل عليه بعض الاقطار العربية .

٣-٣ تطور الانتاج الزراعي خلال الثمانينات :

تشير احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ان معدل نمو الانتاج الزراعي كان في معظمه ايجابيا ، رغم اتصال الازمة الاقتصادية العالمية ، جدول رقم (٦) وبمقارنة انتاج المحاصيل خلال الفترتين ٨٤/٨٠ و ٨٨/٨٥ يتضح ان الحبوب سجلت معدل نمو سنوى بلغ ٦ر٣٪ .

ولما كانت الحبوب تلعب دورا رئيسيا في الزراعة العربية اذ انها تغطي نصف المساحة المزروعة بصفة عامة ، فان تطور انتاج الحبوب يبرز التطور العام الذى حدث في الزراعة العربية . وتشير معطيات الجدول رقم (٦) ان المساحة المحصولية للحبوب زادت من نحو ٩ر٢٢ مليون هكتار في الفترة الاولي الي نحو ٨ر٢٥ مليون هكتار في الفترة الثانية ، اى بمعدل نمو سنوى بلغ ٥ر١٪، ولقد واكب ذلك ارتفاع الغلة من ١ر١ طن / هكتار الي ٢ر١ طن / هكتار ، بمعدل نمو سنوى يعادل ٥ر١٪ .

ومن المحاصيل الاخرى التي زادت زيادة محسوسة قصب السكر ، حيث ارتفع انتاجه من نحو ٧ر١٢ مليون طن في الفترة الاولي الي ٨ر١٥ مليون طن ، بمعدل نمو سنوى بلغ ٨ر٢٪ غير ان الزيادة هنا جاءت نتيجة للتوسع الافقي حيث ارتفعت المساحة المزروعة من نحو ١٦٨ الف هكتار في الفترة الاولي الي ٢١٥ الف هكتار في الفترة الثانية ، بمعدل نمو سنوى بلغ ١ر٣٪ وقد واكب ذلك انخفاض طفيف في الانتاجية ، اذ تناقصت بمعدل سنوى مقداره ١ر٠٪ .

وفي مقابل ذلك فان محاصيل الحبوب الزيتية الاساسية سجلت تراجعا .فقد شهدت الفترة انخفاض انتاج كل من الفول السوداني وفول الصويا والقطن . ولم تستطع الزيادة المحسوسة التي حدثت في انتاج السمسم ان تعوض ذلك . فقد زاد انتاج السمسم زيادة متواضعة من نحو ٢٨٥ الف طن الي ٣٢٣ الف طن ، بمعدل سنوى قدره ٦ر١٪.

ومن الاشياء المشرقة خلال الثمانينات بالنسبة للحبوب الزيتية التوسع المضطرد في انتاج زهرة الشمس فقد تضاعف الانتاج اذ زاد من نحو ٤١ الف طن في الفترة الاولي ، الي نحو ٨٣ الف طن سنويا خلال الفترة الثانية ، بمعدل نمو سنوى بلغ ٢ر٩٪ .

وفي مجال الانتاج الحيواني حدث توسع في انتاج كل انواع المنتجات ، وقد سجل الانتاج الداجني اكبر معدل نمو سنوى ٦٪ اذ ارتفع الانتاج من متوسط ٧٩٤ الف طن خلال الفترة الاولي الي ٣ر١ مليون طن سنويا خلال الفترة الثانية . ويأتي في المرتبة الثانية الاسماك ، البيض اذ توسع الانتاج لكل منها بمعدل نمو سنوى بلغ ٤ر٤٪ .

٣ - ٤ دور التمويل العربي والخارجي في التنمية الزراعية العربية :

ان التوسع الكبير في الاستثمار الزراعي وتطور ونمو الانتاج الزراعي خلال العقدين السابقين ما كان يمكن تحقيقه بهذا المستوى لو لا تدفق العون الانمائي نحو الاقطار العربية

التي تعاني من عجز في مواردها المالية وذلك من الدول العربية المصدرة للنفط ومن المؤسسات الدولية والاقليمية الاخرى . وتعكس الجداول من (١٠ الي ١٦) تفاصيل هذا العون ونصيب القطاع الزراعي منه .

وقد كان الفضل الاكبر في ذلك للدول العربية المصدرة للنفط اذ بادرت بانشاء مؤسسات بغرض تنظيم وادارة مساهماتها في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بجانب مساعدة الدول النامية الاخرى . فتم انشاء الصندوق الكويتي في عام ١٩٦١ وصندوق ابوظبي في عام ١٩٧١ وكل من الصندوقين السعودى والعراقي في عام ١٩٧٤.وبالاضافة الي هذه المساهمات الثنائية ساهمت الدول العربية النفطية بسخاء في انشاء صناديق اقليميةمتعددة الاطراف تمثلت في انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي في ١٩٧٤ والبنك الاسلامي للتنمية في عام ١٩٧٥ وصندوق الاوبيك للتنمية في عام ١٩٧٦ . كما ساهمت ايضا في دعم صناديق اقليمية اخرى مثل بنك التنمية الافريقي وبنك التنمية الاسيوى والمصرف العربي للتنمية في افريقيا بالاضافة الي مساهماتها في موارد وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ودورها القيادى في انشاء ودعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذى انشيء في عام ١٩٧٧ .

وقد بلغ مجموع القروض الانمائية التي منحتها اربعة صناديق قطرية عربية منذ انشائها حتي نهاية عام ١٩٨٩ نحو ١٤ر٤ بليون دولار بلغ نصيب الدول العربية منها نحو ٧ر٤ بليون دولارواذا اضيفت اليها قروض الصندوق العربي للانماء الذى يقتصر نشاطه علي الدول العربية فان مجموع قروض المؤسسات العربية (الخالصة) للدول العربية حتي نهاية ١٩٨٩ يصبح ١١ر٢٦ بليون دولار كما يرد تفاصيل ذلك في الجدولين (١١) و (١٢) . كما بلغت قروض بنك التنمية الاسلامي للدول العربية ٤٠٧٨ر٦ مليون دولار وبلغت مساهمات صندوق الاوبيك لنفس الدول ٣٨٢ مليون دولار وبذلك تصبح جملة تمويلات الصناديق العربية المشار اليها للدول العربية بما في ذلك المؤسسات ذات المساهمة العربية القيادية ١٥٧١٧ مليون دولار .

وبالاضافة الي هذه التمويلات العربية الانمائية ساهم بنك التنمية الافريقي ، والذى انشيء في عام ١٩٦٣ واضيف اليه بعد ذلك صندوق للتنمية لتمويل مشروعات انمائية في الدول العربية الافريقية . وقد بلغت جملة تمويلات مجموعة البنك في هذه الدول ٧٠٤ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٧/٨٤ من مجموع تمويلاته في كل الدول الافريقية والتي بلغت خلال ذات الفترة ٢١٤٠ مليون دولار . كما بلغ المجموع التراكمي لتمويلات مجموعة البنك الافريقي حتي نهاية عام ١٩٨٨ نحو ١٠٥٨٥ مليون دولار وكان نصيب الدول العربية الافريقية منها ٢٠٣٦ مليون دولار .

وفي مجال مؤسسات التمويل الانمائي الدولية فقد كان ولا زال للبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة له دور مؤثر في تمويل المشروعات في الدول العربية . ويفصل ذلك الجدول رقم (١٤) والذى يشير الي ان تمويلات مجموعة البنك الدولي بلغت ١٩٤٣٧ مليون دولار منذ انشائها وحتي ٣٠ يونيو ١٩٨٩ . وقد جاء معظم التمويل خلال العقدين الاخيرين وبوجه خاص في عقد الثمانينات كما يدلل علي ذلك الجدول رقم (١٥) الذى يبين ان تمويلات مجموعة البنك الدولي في الدول العربية بلغت ٦٨٢٥ مليون دولار خلال فترة الخمس سنوات الاخيرة (٨٥ ـ ٨٩)

اضافة لذلك قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والذى انشيء في ١٩٧٨ - ١٩٨٩ بتقديم قروض بلغت جملتها ٢٥٥٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة وكان نصيب الدول العربية منها ٣٨٥ر٥وحدة اى ما يعادل ١٥٪ من جملة القروض كما يفصل ذلك الجدول رقم (١٦) .

٣ - ٥ نصيب القطاع الزراعي في جملة التمويلات :

لقد تراوحت نسبة التمويلات الانمائية التي وجهت للتنمية الزراعية صعودا وانخفاضا من وقت لاخر ومن بلد لاخر واحيانا من مؤسسة لاخرى . وكما يشير الجدولان (١٣) و (١٥) فاننا اذا استثنينا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نجد ان مجموعة البنك الدولي هي اكثر المؤسسات الانمائية اهتماما بالقطاع الزراعي اذ خصصت له نحو ٣٤٪ من جملة تمويلاتها ويلي ذلك الصندوق العربي والذى خصص لهذا القطاع ٣٠٪ من تمويلاته ثم البنك الافريقي والذى بلغت النسبة فيه ٢٧٪ ثم الصندوقان الكويتي والسعودى اللذان يخصصان للزراعة نحو خمس تمويلاتهما الانمائية وياتي بعد ذلك الصندوق العراقي وصندوق ابوظبي وصندوق الاوبيك والبنك الاسلامي والتي قامت بتخصيص ١١ر٥٪ و ١٨ر٥٪ و ١٠ر٥٪ و ٩ر٣٪ علي التوالي ، للقطاع الزراعي . واذا اخذنا جملة تمويلات هذه المؤسسات في الاقطار العربية المبينة في الجداول (١٣ و ١٥ و١٦) بالاضافة الي تمويلات البنك الافريقي ومجموعها نحو ٢٣ر٦ بليون دولار نجد ان نصيب القطاع الزراعي منها كان في حدود ٥ر٩ مليون دولار اى ما يعادل ٢٥٪ من جملة التمويلات .

ولا شك ان تواضع نسبة القروض التي وجهت لتطوير القطاع الزراعي في الدول العربية مقارنة بما يتوفر في هذه البلاد من امكانيات واسعة للتوسع الزراعي وحاجة الامة العربية الماسة لتحقيق هذا التوسع ، لم يكن سببها المنافسة بين القطاع الزراعي وقطاعات انتاجية اخرى اذ ان معظم الدول العربية متوسطة النمو وكل الدول العربية الاقل نموا لم تتهيأ بعد لولوج مرحلة التحول الصناعي . ولذلك فان نسبة قروض المؤسسات العربية لقطاع الصناعة والتعدين لم تتعد الخمس ، كما لم يتجاوز نصيب قطاع الصناعة في تمويلات مجموعة البنك الدولي ١ر٥٪ فقط .

والحقيقة كما تعكسها ارقام الجدولين (١٣ و ١٥) هي ان القسط الاكبر من التمويلات الانمائية للبلاد العربية وجهت لقطاع البنيات الاساسية من نقل ومواصلات وطاقة والتي بلغ نصيبها في تمويلات البنك الدولي ٣٠٪ في المتوسط وفي تمويلات المؤسسات العربية ٤٥٪ وكان الصندوق السعودى اكثر هذه المؤسسات اهتماما بالبنيات الاساسية اذ خصص لها (٥٨٪) من تمويلاته ويليه الصندوق الكويتي (٥٧٪) ثم كل من البنك الاسلامي وصندوق ابوظبي واللذين خصصا ٥٢٪ من تمويلاتهما لهذا القطاع ثم الصندوق العربي للانماء (٤٥٪) وصندوق الاوبيك (٤١٪) .

٣ - ٦ دور القطاعين الخاص والمشترك في التنمية الزراعية :

منذ منتصف السبعينات قامت بعض الهيئات والشركات العربية بدور نشط في التنمية

الزراعية وتاتي في مقدمة ذلك الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية كشركة قابضة برأسمال قدره خمسمائة مليون دولار امريكي وبمساهمة من اثني عشر قطرا ، بادرت الهيئة بانشاء ثلاث شركات في السودان للعمل في مجالات الانتاج الحقليوالبستاني والحيوان والداجن وتربية الماشية في كل من المملكة العربية السعودية والعراق ودولة الامارات وقطر وتونس ، كما تقوم الان بتنفيذ مشاريع في كل من الكويت والامارات والجزائر وسوريا وتتعلق هذه المشاريع بانتاج المبيدات الحشرية وتصنيع معدات الدواجن والابقار الحلوب وبذور الخضر . ويتضح من هذه القائمة ان الهيئة بعد ان بادرت بنشاطها في السودان اخذت تنصرف عن الدول العربية النامية والاقل نموا وعن المشاريع الحقلية حتي تتجاوز مخاطر التنمية ومصاعب الاستثمار وتدني معدل الربح .

وفي غضون ذلك قام القطاع الخاص العربي بعقد سلسلة من المؤتمرات والندوات اثمرت قيام الشركة العربية للاستثمار براسمال قدره بليون دولار وهي الان تساهم في ستة مشاريع قائمة كشركة سكر كنانة وشركة مأرب للدواجن وثلاث شركات بتونس ، شركة المرجي لتربية الماشية وشركة البان الشمال وشركة التنمية والاستغلال الفلاحي ، كما تساهم في مشاريع الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية وبلغت مساهماتها فيها جميعا نحو ٧٠ مليون دولار ولا تزال الشركة تتحسس طريقها للاستثمار في مشاريع جديدة .

وتقوم الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والتي انشأت عام ١٩٧٤ برأسمال قدره ٦٠ مليون دينار كويتي بادارة عدد من المشاريع الخاصة بالانتاج الحيواني والداجني وتصنيع الاعلاف في عشرة اقطار . كذلك فقد باشر عدد كبير من افراد القطاع الخاص العرب تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية في بعض الاقطار العربية كالسودان ومصر وتونس - غير ان المشاريع بعددها وحجمها لا تزال متواضعة الاثر . ولقد واجهت مشاريع القطاع الخاص بعض المصاعب كالقروض التنموية والخدمات الائتمانية وخاصة بالعملات الصعبة وشح المدخلات وغير ذلك ولعل ذلك من الاسباب الرئيسية التي اقعدتبكثير من رجال الاعمال العرب عن الدخول في مشاريع زراعية في الدول العربية ذات الموارد الزراعية وكل ذلك يؤكد علي اهمية وجود صندوق متخصص يقدم القروض والتسهيلات لاستقطاب المدخرات العربية التي تذهب للاستثمار في الاقطار الاجنبية .

٤ - محددات التنمية الزراعية :

جاء في المقدمة ان الوطن العربي يملك موارد زراعية عظيمة ومع ذلك فهو يعتمد كثيرا علي الاقطار الخارجية لتغطية احتياجاته من السلع الزراعية والغذائية . ولعل هناك اسبابا عديدة تقف دون تحقيق التوسع المطلوب في الانتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم الاقتصاد القومي . وتعود هذه الاسباب الي قصور السياسات الزراعية ومحددات الموارد الزراعية وضعف البنيات الاساسية وعدم التوسع في التطور التقني وشح الموارد المالية .

٤ ـ ١ قصور السياسات الزراعية :

تتبني الاقطار العربية المختلفة سياسات زراعية خاصة بكل منها ، ولكل من تلك السياسات اهدافها ومنطلقاتها الفكرية والسياسية ووسائل تطبيقها ، وقد حققت تلك السياسات نجاحات كبيرة في بعض الاقطار كما انعكس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي اصبحت مكتفية ذاتيا في كثير من السلع وعلي راسها القمح . وفي مقابل ذلك فان بعض السياسات الزراعية كقصور السياسات الائتمانية وتحديد الاسعار القسرى لمصلحة المستهلك وعلي حساب المنتج، والمبالغة في فرض الضرائب والرسوم وعدم تطوير سياسات الحيازة والملكية وغير ذلك من السياسات قد اعاقت تطور الانتاج الزراعي في اقطار اخرى واحالتها من مصدر للسلع الزراعية الي مستورد للغذاء .

٤ ـ ٢ التوجه القطرى للتخطيط التنموى :

كما جاء في المقدمة فان توزيع الموارد الزراعية والمالية والبشرية ليس متساويا بطبيعة الحال بين الاقطار العربية المختلفة ، ولعل الحكمة من وراء ذلك ان يكون هناك تخطيط قومي لبرامج محددة تعمل علي تعظيم الفائدة من الموارد المتاحة . وفي واقع الحال فقد ظلت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنطلق من منظور قطرى لتحقيق اهداف تتصل في معظمها بالاقطار العربية المعنية . ولما كانت البلاد الغنية بالموارد الزراعية لا تملك في الوقت الحاضر موارد مالية تقابل متطلبات الاستثمار فقد ظلت تلك الموارد معطلة ، بينما اضطرت الاقطار الاخرى ذات الموارد المالية للاندفاع لتنمية ما لديها من موارد زراعية متواضعة كما اضطرت ان تتابع اعتمادها علي العالم الخارجي لتوفير احتياجاتها من السلع الزراعية والغذائية . ولا شك ان مثل هذا التوجه لا يساعد لتحقيق تنمية زراعية تتكافأ واتساع حجم الموارد الزراعية المتاحة .

٤ ـ ٣ محددات الموارد الزراعية :

رغم اتساع الموارد الزراعية العربية وامكاناتها الواسعة الا انها مشوبة بعدد من المحددات . فالاراضي المروية في بعض الاقطار العربية كالعراق وسوريا تعاني من الملوحة وتحتاج لاستثمار في الصرف حتي يمكن الحفاظ علي خصابتها . وتعاني الاراضي التي تزرع بالامطار في السودان وسوريا والصومال والعراق،وهي تمثل ٧٥٪ من الاراضي الزراعية تعاني من الانجراف والتاكل بسبب من ضعف نظم الصرف وعدم ترشيد العمليات الزراعية . ان اعتماد ٧٠٪ من الاراضي الزراعية علي الامطار يشكل عنصر مخاطرة بسبب التذبذب في معدل هطول الامطار وفي تباين توزيع ما يهطل منها .

٤ ـ ٤ ضعف استخدام التقنية الزراعية :

يعود انخفاض غلة الارض في مناطق الزراعة التقليدية الي عدم كفاءة الخدمات الزراعية من بحوث وارشاد وخاصة في القطاع التقليدى ، كما يعود لعدم استخدام البذور المحسنة بشكل شامل .

لقد سجل البحث الزراعي العربي مآثر عديدة في مجالات مختلفة وبخاصة في مجال انتاج الحبوب كتطويع زراعة القمح في مناطق المناخ الحار ، ولكن لا تزال هناك مجالات لم يتوفر لها البحث بشكل واسع كالبحوث الخاصة بالميكنة الزراعية والتقنية الوسيطة ،والبحوث الخاصة بعمليات ما بعد الحصاد لتقليل الفاقد واعداد المنتج للمنافسة في الاسواق ، والبحوث الخاصة بتربية الحيوان وصحته ومخلفاته والبحوث الخاصة بالاسماك والدواجن وكثير غير ذلك. ويرتبط بالبحوث الزراعية اهمال تاهيل خدمات الارشاد الزراعي من حيث القوة البشرية المدربة والامكانات المادية حتي تؤدى خدمات البحوث اكلها فتؤثر في المستوى العام للانتاج .

٥ ـ ٦ ضعف البنيات الاساسية :

المنطقة العربية تشكو من ضعف البنيات الاساسية وبخاصة في القطاع التقليدى حيث تنعدم الطرق المعبدة او المحسنة كما تنعدم خدمات الكهرباء والمياه ويفتقد الريف ايضا وفي كثير من المناطق للخدمات الاجتماعية والمرافق المختلفة ، وبطبيعة الحال لا تتوفر مراكز للتصنيع او حتي قنوات تسويقية يمكن الاعتماد عليها في تصريف الانتاج الموسمي مما يعرض الانتاج التجارى لكثير من المخاطر .

٤ ـ ٦ محدودية التجارة البينية :

تشير دراسة (١) اعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام ١٩٨٥ ان حجم التجارة البينية في مجال السلع الزراعية لا يزيد عن ١٢ر٧٪ من مجموع الوارد من السلع الزراعية . فلقد بلغت قيمة التجارة البينية في تلك السلع نحو بليوني دولار بينما استورد الوطن العربي من العالم الخارجي سلعا غذائية بما قيمته نحو ١٥ر٤ بليون دولار مما يؤكد عمق الروابط والعلاقات التجارية بين الاقطار العربية منفردة والعالم الخارجي ، ولا شك ان ذلك يعرقل كثيرا من توسع الانتاج الزراعي وبينما نمت تجارة الوارد من خارج الوطن بمعدل ١٥٪ سنويا خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ فان الصادرات الزراعية العربية للعالم الخارجي كانت تزحف بمعدل ٦٧ر٠٪ سنويا .

وفي مقابل ذلك فان كثيرا من الدول العربية المصدرة للغذاء والسلع الزراعية تفرض علي الانتاج ضرائب ورسوم عديدة بما في ذلك رسوم صادر وذلك لدعم الخزينة العامة ـ ومن شان ذلك ان يرفع تكلفة الانتاج ويضعف القدرة التنافسية للسلع العربية .ومن ناحية اخرى فان معظم الاقطار العربية ذات الموارد المالية تتبني سياسة التجارة الحرة وتفتح اسواقها لكل المصدرين ويصب ذلك بالضرورة لصالح الاقطار الصناعية بحكم ما يجده الصادر من دعم وبحكم روابطها التقليدية بالاسواق في المنطقة وبحكم خبرتها الواسعة في التحكم في قنوات التسويق. ان كل ذلك يتطلب اعادة النظر في سياسات التجارة الخارجية العربية بغرض وضع معاملات تفضيلية تساعد المنتجين العرب علي تصريف انتاجهم داخل الوطن العربي .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية دراسة اقتصادية لمحددات واساليب التجارية البينية ـ الخرطوم ١٩٨٥

٤ ـ ٧ الاثار السلبية لسياسة العون الغذائي :

مما لا شك فيه ان كثيرا من القيم والمثل العليا هي التي دفعت الدول المانحة لتقديم العون الغذائي للدول التي تطلبه او تحتاج اليه ، ويفضل هذا العون فقد امكن انقاذ حياة كثير من الناس وفي اقطار عديدة وفي كل القارات . ولكن تواصل هذا العون اجل اتخاذ الاجراءات الضرورية في الوقت المناسب لدعم الانتاج الزراعي وبصفة خاصة انتاج الغذاء .

ومن ناحية اخرى فان وفرة السلع الغذائية في التجارة الدولية ووجود فائض لدى بعد الاقطار قد دفع مؤسسات التمويل الدولية لتبني برامج للدول النامية ، بما في ذلك الدو العربية ، تقوم علي تشجيع انتاج سلع الصادر Export-Action Programnre للحصو علي العملات الصعبة واستيراد السلع الغذائية بتكلفة اقل وتقوم هذه السياسة علي افتراض وفرا الغذاء في الاسواق وان تبادلها يتم دون شروط سياسية وقد اظهرت تجربة السنوات الماضية ان الافتراض يعوزه الدليل .

٥ ـ قصور الموارد التمويلية :

تشير البيانات عن الخطط الاستثمارية العربية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ان ما رص للاستثمار والتنمية قد تجاوز الترليون دولار امريكي كما يتضح ذلك في الجدول رقم (٩)،وق بلغ ما رصد للاستثمارات الزراعية في تلك الخطط نحو ٩٦ر٣ بليون دولار اى نحو ١٠٪ م المجموع،منها ٦٠ بليون دولار في الدول النفطية و ٣٦ر٣ بليون دولار في الدول العربية الاخر التي تتلقي العون الانمائي ،وبما ان الاقطار العربية التي تتلقي العون ترسم خططها وفق افتراض قدرتها علي توفير ٥٠٪ من احتياجاتها من مواردها الذاتية والاعتماد علي العون الخارج في توفير النصف الاخر من هذه الاحتياجات فان الفجوة التي كانت تحتاج لتغطيتها تقدر بنح ١٨ بليون دولار .

وتجدر الاشارة في هذا المجال الي ان استراتيجية وبرامج الامن الغذائي العربي والتي اعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتبنتها الجامعة العربية في مطلع الثمانينات كانت قد رصدت نحو ٣٣ر٣ بليون دولار (حسب اسعار ١٩٧٩) لتنفيذ نحو ١٥٣ مشروعا تتعلق بتوفير مستوى عال من الاكتفاء الذاتي ، غير ان قصور التمويل المتوقع دفع الجامعة العربية ومؤسساتها الي اختزال عدد المشروعات الي خطط مرحلية لتنفيذ بعض المشروعات ثم اتجه الرأى الي الترويح لثلاثة وثلاثين مشروعا (جدول رقم ١٨) ثم انتهي الامر للترويح لثمانية مشاريع .

وكما ورد في الفقرة ٣ ـ ٥ من هذا التقرير فان جملة العون الانمائي من جميع المصاد العربية وغير العربية خلال العقدين السابقين الذى خصص للقطاع الزراعي في الاقطار العربية ناهز الـ ٦ بليون دولار ـ اى نحو ثلث احتياجات هذا القطاع في الاقطار المتلقية لهذا العون وفق المعايير القطرية المضمنة في خطط هذه الدول واقل من الثلث بكثير اذا اخذنا في الاعتبار الاهداف القومية وعلي راسها تحقيق الامن الغذائي العربي .

وبالرغم من ان هذه الاوضاع كانت تستدعي زيادة تدفقات العون الانمائي لهذه الدول الا ان الذى حدث هو تناقص العون الانمائي من كل المصادر العربية وغير العربية كما يعكس ذلك الجدول رقم (١٠) والذى يشير الي ان صافي المدفوع من العون الرسمي للبلاد العربية من جميع المصادر ظل يتناقص من ٧ر٧ بليون دولار في عام ١٩٨١ الي ٦ر٤ بليون دولار في عام ١٩٨٧ . ويلاحظ ان هذا التناقص في نصيب الدول العربية استمر حتي بعد ان اخذ اجمالي العون لكل الدول النامية في التزايد وقد نتج عن ذلك ان هبط نصيب الدول العربية في اجمالي العون من ٣١٪ في عام ١٩٨١ الي ٢١٪ في عام ١٩٨٧ . ولا شك في ان هذا يعود بشكل رئيسي الي انخفاض تدفقات العون العربي للبلاد العربية بسبب تدني حصيلة الدول العربية النفطية من صادرات النفط كما يعكس ذلك الجدول رقم (١٧) .

وبالرغم من ان عامل التمويل ليس هو العنصر الوحيد في قصور الانتاج الزراعي العربي كما تبين ذلك الفقرة (٤) من هذا التقرير ، الا ان تدبير التمويل اللازم خطوة اساسية في دفع مسيرة التنمية الزراعية العربية نحو اهدافها القومية ، وتستطيع مؤسسات التمويل الانمائي العربية ان تلعب دورا هاما في الدول المتلقية للعون للتغلب علي العوامل السلبية الاخرى من خلال التعامل معها وتقديم القروض الانمائية والمساعدات الفنية لها .

ان تحقيق زيادات كبيرة في العون الانمائي العربي للتنمية الزراعية العربية يصبح اكثر ضرورة واكثر الحاحا اذا اخذنا في الاعتبار التطورات السياسية التي يشهدها العالم من حيث التقارب والوفاق بين الدولتين العظميين وما يؤدى اليه من انتفاء التنافس بينهما في مجال تقديم العون للدول النامية بجانب المستجدات في دول شرق اوروبا والمساعدات التي بدأت تتدفق عليها من الدول الصناعية الغربية والتي لا شك ستؤثر سلبا علي المساعدات الموجهة لدول العالم الثالث . كل هذه المخاطر الحقيقية تنذر بتوسيع الفجوة التمويلية لكل جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وربما بشكل ابعد اثرا بالنسبة للقطاع الزراعي .

٦- الامن الغذائي العربي :

٦-١ وضع الغذاء في الوطن العربي :

تشير احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان انتاج السلع الغذائية زاد زيادة كبيرة خلال الثمانينات ٠ ففي مجال الحبوب زاد الانتاج الكلي من نحو ٣ر٢٦ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ١ر٣٠ مليون طن عام ١٩٨٧ كما يشير الجدول رقم (٧) بنسبة تغيير بلغت ٤ر١٤٪ وفي غضون ذلك فقد زاد الطلب زيادة اكبر بنسبة ٤٠٪ اذ زاد من نحو ٤٥ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٦٣ مليون طن عام ١٩٨٧ ٠ وبطبيعة الحال انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة من نحو ٤ر٥٨٪ في عام ١٩٨٠ الي نحو ٤٨٪ عام ١٩٨٧ ٠ وبالرغم من ان الجهود التي بذلت لزيادة انتاج القمح قد نجحت في رفع الانتاج الكلي من نحو ١٠ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٣ر١٣ مليون طن عام ١٩٨٧ وبلغت الزيادة ٣٣٪ الا ان تلك الزيادة لم تستطع مواكبة الزيادة في استهلاك القمح فانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٥ر٥٠٪ الي نحو ٥ر٤٧٪ خلال الفترة ٠

انتاج البقوليات زاد بنسبة ٢٧٪ من نحو ١ر١ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٤ر١ مليون طن عام ١٩٨٧ ، غير أن الطلب اتسع خلال الفترة بنسبة ٥٠٪ من نحو ٢ر١ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٨ر١ مليون طن عام ١٩٨٧ ٠ وتبعا لذلك فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٣ر٩٢٪ عام ١٩٨٥ الي نحو ٧٨٪ عام ١٩٨٧ ٠ في عام ١٩٨٠ كان الوطن العربي مكتفيا ذاتيا من الخضر والفاكهة والاسماك ، ولقد تمت المحافظة علي هذا الوضع خلال الثمانينات رغم الزيادات الكبيرة التي طرات علي حجم الاستهلاك والتي بلغت نسبتها للخضر ٣٦٪ وللفاكهة ٣٢٪ وللاسماك ٣٨٪ ٠ وفي مجال الاسماك فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي ١١٨٪ واصبحت الاسماك مصدرا للحصول علي العملات الصعبة ٠

السكر يعتبر من المحاصيل الاستراتيجية وقد حظي باهتمام كبير خلال الثامنينات وارتفع انتاجه من ٢ر١ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٢ر٠ مليون طن عام ١٩٨٧ ، بنسبة ٦٢٪ ٠ وفي غضون ذلك فقد ارتفع الطلب من نحو ٨ر٤ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٨ر٥ مليون طن عام ١٩٨٧ ، بزيادة بلغت ٢١٪ ، وتبعا لذلك فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٢ر٢٦٪ عام ١٩٨٠ الي نحو ٣٦٪ عام ١٩٨٧ ٠ ولقد شهدت اسعار السكر خلال العامين الماضيين ارتفاعا متصلا حتي فاق سعر الطن خمسمائة دولار ممايبرر توجيه المزيد من الجهود للتوسع في انتاج وتصنيع السكر ٠

بالرغم من وجود امكانات كبيرة للتوسع في انتاج الحبوب الزيتية الا ان الزيادة المحققة خلال الفترة المشار اليها كانت في حدود ٢٧٪ اذ ارتفع الانتاج من نحو ٧٥٤ الف طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٧ر٩٥٨ الف طن عام ١٩٨٧ ، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة الاكتفاء

الذاتي من نحو ١ر٣٧٪ الي نحو ٣٤٪ ٠ ويعود ذلك الي ان حجم الطلب علي الزيوت النباتية والدهون زاد من نحو مليوني طن الي نحو ٢ر٨ مليون طن وبلغت الزيادة ٣٧٪ ٠

انتاج اللحوم تضاعف خلال الثمانينات اذ زاد من نحو مليوني طن الي نحو اربعة ملايين من الاطنان بزيادة فعلية ٩٦٪ غير ان حجم الطلب ارتفع بنسبة ٦٥٪ من نحو ٩ر٢ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٧ر٤ مليون طن عام ١٩٨٧ ، وبالنتيجة ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٣ر٦٩٪ عام ١٩٨٠ الي نحو ٨٢٪ عام ١٩٨٧ ٠

ومثلما تضاعف انتاج اللحوم فقد تضاعف كذلك انتاج الوطن العربي من البيض اذ زاد من نحو ٤ر٤٤٨ الف طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٩ر٨٨٢ الف طن عام ١٩٨٧ وبلغت الزيادة ٩٧٪ ٠ ومن ناحية اخرى فقد ارتفع الطلب من نحو ٨ر٥٨٧ الف طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٣ر٩٨٥ الف طن عام ١٩٨٧ ، بزيادة ٦٨٪ ، ونتيجة لذلك فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٤ر٧٦٪ عام ١٩٨٠ الي نحو ٩٠٪ عام ١٩٨٧ واقتربت المنطقة اكثر من اى وقت مضي من الاكتفاء الذاتي من البيض ٠

واخيرا فقد زاد انتاج اللبن (الحليب) بنسبة ٤ر٤٤٪ ، من ٣ر٨ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٠٩ر١١ مليون طن عام ١٩٨٧ ، وقد واكب ذلك زيادة في الطلب بلغت نسبتها ٦٩٪ من نحو ٦ر١٢ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٣ر١٢ مليون طن عام ١٩٨٧ ونتيجة لهذه الزيادة فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٣ر٦٥٪ عام ١٩٨٠ الي نحو ٥٦٪ عام ١٩٨٧ ٠

٦-٢ حجم الفجوة الغذائية :

استعراض الوضع الغذائي في عام ١٩٧٠ كما يعكسه الجدول رقم (٨) يبرز النسبة العالية من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية التي كان يتمتع بها الوطن العربي حينذاك فقد كان الوطن يملك فائضا للتصدير من كل من الاسماك والخضر والفاكهة والبقول والبطاطس وكان يقترب من الاكتفاء الذاتي من كثير من السلع ٠ فيما يتعلق بالسلعة الاستراتيجية الاولي وهي القمح فقد كان الوطن العربي مكتفيا بنسبة ٩٠٪ ، كما كان الاكتفاء من الارز بنسبة ٩٢٪ ومن الشعير بنسبة ٩٤٪ ٠ غير ان مستوى الاكتفاء الذاتي بعد ١٥ عاما قد انخفض الي نحو ٤٨٪ بالنسبة للحبوب و ٤٧٪ بالنسبة للقمح و٥٩٪ بالنسبة للشعير ٠ ممايعكس انه كانت هناك حاجة لبذل كثير من الجهد التنموى والاستثمارى لالتحقيق الاكتفاء الذاتي ولكن قبل ذلك للمحافظة علي المستويات السابقة ٠

وتشير الارقام الخاصة باللحوم ان مستوى الاكتفاء الذاتي قد انخفض من نحو ٩٦٪ خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٢ الي نحو ٧٥٪ خلال الفترة ٨٥ /١٩٨٧ ٠ ولقد واكب ذلك تغيير ابعد اثر من حيث الصحة العامة ، فقد انخفض نصيب الفرد من البروتين من ٩ر١٨٨ حم/يوم في الفترة ٧٠/١٩٧٢ الي ٩ر٧٦ حم/يوم خلال الفترة ٨٥/٨٧ كما يتضح من الجدول رقم (٨) ٠

ومن ناحية اقتصادية فقد ارتفعت فاتورة استيراد الغذاء من نحو ٢ر٤ بليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٧٢/٧٠ الي ١٢ر٥ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨٧/٨٥ كما يتضح من الجدول ، وفي تقديرات اعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في نطاق استراتيجية برنامج الامن الغذائي العربي جاء ان الحجم التراكمي لفاتورة الغذاء خلال عقدى الثمانينات والتسعينات ربما يشارف المائتي بليون دولار ٠

وبمقارنة حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي بواقع التجمعات الاقليمية الاخرى يتضح ان الوطن العربي ياتي في قائمة المناطق التي تشكو من العجز في الغذاء وتشير بيانات التقرير العربي الموحد (١٩٨٩) ان نصيب الفرد العربي من صافي فاتورة استيراد السلع الغذائية يقدر بنحو ٩٠ دولار ، بينما يقدر نصيب الفرد في المناطق الاقليمية التي تستورد الغذاء بنحو ٦٠ دولار في اوروبا و ٥ دولارات في افريقيا ٠

٣-٦ مخاطر الفجوة الغذائية :

منذ ان ظهرت الدعوة الاولي لاستخدام الغذاء كسلاح لفرض الارادة السياسية في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ فقد صدرت وثائق عديدة تحدد المخاطر العديدة التي قد يتعرض لها الوطن العربي فيما لو تواصل حجم الفجوة بهذا الاتساع في السنوات القادمة، ومن المخاطر الرئيسية التي يمكن التركيز عليها مايلي :

أ/ التأثير علي الارادة السياسية :

ان المتتبع لمجريات الاحداث في الساحة الدولية لابد ان يقف علي ان حركة الغذاء بين الاقطار ، بل وحركة كافة السلع بصفة عامة ، ذات ارتباط وثيق بالدوائر السياسية في الاقطار المصدرة ، ومن هنا فهي تستخدم عند الضرورة لتحقيق غرض او اغراض سياسية بعينها ٠ وتشير تجربة كثير من الاقطار النامية ان شحنات القمح ارتبطت في معظم الاحيان باتخاذ مواقف بعينها تمس السيادة الوطنية وتتقاطع مع الامن القومي ٠

ب/ انخفاض العرض في التجارة الدولية :

شهد العام الماضي ارتفاعا كبيرا في اسعار القمح في التجارة الدولية اذ ارتفع سعر الطن من نحو ١٣٠ دولار عام ١٩٨٦ الي ٢٠٠ دولار عام ١٩٨٩ ولايزال القمح يحافظ علي مستوى اسعاره الجديدة ٠ ويعود السبب في ذلك الي انخفاض الانتاج لدى المصدرين الرئيسين وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية وكندا بسبب موجة الجفاف التي ضربت القارة المريكية في السنتين الماضيتين ٠ نتيجة لذلك فقد انخفض المخزون الاستراتيجي من نحو ١٠٠ مليون طن عام ١٩٨٠ الي نحو ٨٠ مليون طن عام ١٩٨٥ والجهود لاتزال تتواصل لبلوغ مستوى عام ١٩٨٠ ٠

ويبرز الان خطر اكبر وهو ان انتاج القمح في الدول الصناعية الرئيسية ربما ينخفض في المستقبل اذ ابعد الدعم ، ويفضل هذا الدعم فان انتاج هذه الدول يزيد كثيرا علي الطلب المحلي ويذهب الفائض للتجارة الدولية ومؤسسات العون الغذائي • ومع توحيد اوروبا في عام ١٩٩٢ ومايتوقع ان يحدثه ذلك من توحيد وتنسيق للسياسات الزراعية سيتم التخلص تدريجيا من سياسة دعم القطاع الزراعي والتي تكلف المجموعة في المتوسط نحو ٢٢ بليون دولار سنويا • ويتوقع ان يحدث نتيجة لذلك انخفاض في الانتاج الزراعي حتي ترتفع الاسعار في التجارة الدولية لمستوى التكلفة الحقيقية • ويتوقع ان يترتب علي ذلك ان تشرع الولايات المتحدة الامريكية في الغاء سياسة دعم القطاع الزراعي والتي تكلف دافع الضرائب الامريكي نحو ٢٦ بليون دولار سنويا فينخفض الانتاج تبعا لذلك• وفي ضوء ذلك يتوقع ان ينخفض حجم العرض من السلع الزراعية في التجارة الدولية وان ترتفع اسعار تلك السلع بالقدر الذى يبعدها عن متناول كثير من الاقطار العربية •

جـ/ أثر المستجدات في الساحة الدولية :

التغييرات الراديكالية التي اصابت شرق اوروبا خلال العاميين الماضيين تنذر بتحولات كبرى في العلاقات الدولية • ولايغيب عن المرء ان يلاحظ ان تدعيم اواصر العلاقات بين الكتلتين الغربية والشرقية قد تزامن مع حملات اعلامية معادية لعدد من الاقطار العربية مما قد ينذر بجعل المنطقة العربية محورا اساسيا في الصراعات الدولية ، بكل مايترتب علي ذلك من تاثير علي الامن القومي وعلي سياسات الاستثمار ونقل التقنية والتبادل السلعي •

ومن ناحية اخرى فقد افرزت المستجدات في شرق اوروبا قيام نظم سياسية تتعاطف مع الغرب وتحظي باولوية اولي في الحصول علي المساعدات المالية ان لم يكن علي حساب الدول النامية ، بما في ذلك الدول العربية مباشرة بتخفيض حصصها من العون المالي ، فانه بكل تاكيد سوف يضعف فرص حصولها علي زيادة في العون في المستقبل المنظور •

٧ـ نحو استراتيجية عربية للتنمية الزراعية والامن الغذائي:

تؤكد تجربة العقود الماضية من الاستراتيجيات القطرية للتنمية الزراعية ، اضافة الي عوامل اخرى ، ان الزراعة في الوطن العربي لاتزال وبصفة عامة غير متطورة وان دورها في الاقتصاد القومي لايزال متواضعا ، وان الفجوة الغذائية تزداد عمقا وتكلفة. واذا كان القادة العرب قد تجاوبوا مع هذا الواقع في مؤتمر القمة في عمان عام ١٩٨٠ وتبنوا استراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك (١) فقد حان الوقت لان تترجم اهداف تلك الاستراتيجية الي استراتيجيات قطاعية لتحقيق التنمية الزراعية الشاملة وتامين الغذاء .

لقد استملت استراتيجية العمل العربي الاقتصادى المشترك علي طائفة من الاهداف وصيغ مايتعلق بالقطاع الزراعي منها علي النحو التالي :

١ـ توفير الظروف الاساسية لزيادة الانتاج وتوسيع طاقات انتاج السلع الغذائية .

٢ـ تقليل الفاقد علي كل المستويات بدءا من الانتاج وحتي مراحل مابعد الحصاد من تخزين وتوزيع واستهلاك .

٣ـ تحسين شروط التبادل التجارى بالنسبة للسلع الزراعية وتحصين المستهلك ضد التضخم المستورد وضد عدم انتظام الامدادات .

ان صياغة هذه الاهداف في استراتيجية زراعية عربية شاملة اضحي امرا ملحا في ضوء وجود موارد عظيمة لم تستثمر بعد وفي ضوء تفاقم الامن الغذائي وفي ضوء تواضع اسهام القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومهما تكن صياغة تلك الاستراتيجية فهي لابد ان تعمل علي توسيع قاعدة المشاريع المشتركة بتحفيز القطاع الخاص لولوج الاستثمار الزراعي بقدر اكبر وان تدعم المشاريع القائمة والمتوقعة باقامة مشاريع مساعدة توفر المدخلات وعناصر الانتاج المختلفة ، بشكل يساعد علي توسيع قاعدة الانتاج .

١ـ٧ دعم وتحفيز القطاع الخاص لولوج الاستثمار الزراعي :

التمويل الانمائي العربي الذى قدم خلال السنوات الماضية من قبل الصناديق والمصارف العربية كان يتم وفق الخطط الحكومية في الاقطار المعنية ، وكان يتجه في معظم الاحيان لدعم البنيات الاساسية التي تخدم القطاع الزراعي او المشاريع التي يشارك فيها القطاع العام .

---

(١) الجامعة العربية : استراتيجية العمل العربي الاقتصادى المشترك (تونس ١٩٨٢)

وفي غضون ذلك فان القطاع الخاص ، وخاصة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية كان يفتقد للصناديق التي تقدم له القروض التنموية او تدعم مشاريعه بخدمات ائتمانية بالعملات الصعبة الي حين الحصول علي حصيلة الصادرات ولعل هذا من الاسباب الرئيسية التي اقعدت بكثير من رجال الاعمال العرب عن الدخول في مشاريع زراعية في الدول العربية ذات الموارد الزراعية . ولعل هذا يفتح الباب واسعا امام صندوق التنمية الزراعية ليملا هذا الفراغ ويستقطب المدخرات العربية التي تذهب للاستثمار في الاقطار الصناعية .

٧-٢ تمويل المشاريع المساعدة :

اتجه كثير من المستثمرين العرب وبعض الشركات الاستثمارية لانشاء مشاريع تنتج سلعا نهائية بغرض التصدير للعالمين العربي والاجنبي . وفي غضون ذلك فقد اغفل جانب هام وهو تمويل مشاريع تعني بانتاج وسائل انتاج او سلع وسيطة تغطي احتياجات اكثر من قطر واحد . وفي هذا المجال يمكن الاشارة لمشاريع اكثار البذور وخاصة تلك التي تستورد من خارج الوطن العربي ، كقصب السكر والبنجر وزهرة الشمس والذرة الشامية ، اضافة الي انتاج البذور المحسنة لمختلف المحاصيل الحقلية والبستانية. وفي مجال الانتاج الحيواني هناك مشاريع التربية لانتاج الفصائل المحسنة وانتاج جدات وامهات الدواجن . وفي مجال انتاج وسائل الانتاج المختلفة يمكن الاشارة الي الجرارات والاليات الزراعية المختلفة اضافة الي اوعية التعبئة والتغليف المتطورة ولاشك ان الدخول في مثل هذه المشاريع يتطلب مرونة اكبر مما هو متاح الان للصناديق والمصارف القائمة .

٧-٣ نحو تحقيق الامن الغذائي العربي :

منذ مطلع الثمانينات تبنت الجامعة العربية واجهزتها المختصة استراتيجية وبرامج الامن الغذائي العربي التي اعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١) . تستهدف الاستراتيجية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية ، ووضع الاسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكان محور الفلسفة التي قامت عليها الاستراتيجية أن الامن الغذائي العربي قضية قومية ولايمكن التصدى لها بنجاح الا من خلال جهد قومي لتعظيم الفائدة من الموارد المتاحة في الوطن العربي . من اجل ذلك فقد اشتملت الاستراتيجية علي برامج متنوعة لتنمية القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به لاستيعاب طاقات كل الاقطار ، واشترطت قيام تجارة حرة بين الاقطار العربية وبشروط تفضيلية تسمح بانسياب السلع عبر الحدود .

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، استراتيجية وبرامج الامن الغذائي العربي الطبعة الثانية ١٩٨٦ الخرطوم .

وكان من شأن تنفيذ تلك المشاريع ان يتحقق للوطن العربي بحلول عام ٢٠٠٠ اكتفـــاء من كثير من السلع الزراعية بحيث يصبح الوطن العربي مصدرا للاسماك والحبـــوب وأن تقتصر الفجوة في الاكتفاء الذاتي من القمح لنحو ١٣٪ ٠

والان بعد عشر سنوات من اعلان الاستراتيجية يتضح ان الوطن العربي قطع شوطا نحـــو تحقيق الاستراتيجية ٠ وفي سبيل الاسراع بتنفيذ المشاريع والبرامج فقد قامت الجامعـة العربية بتكوين فريق عمل اسندت سكرتاريته مؤخرا للمنظمة العربية للتنمية الزراعيـة بغرض الترويج للمشاريع التي لم تنفذ حتي تجد حظها من التنفيذ ، ولقد نجح الفريـق في الترويج لبعض المشاريع ٠

ولكن لابد من الملاحظة ان مشاريع اخرى وان توفرت لها دراسات جدوى فنية واقتصاديـة منذ زمن بعيد لم تجد حظها في التنفيذ ، لصعوبات تتعلق بثقل حجم البنيات الاساسية المطلوبة او للطول النسبي لفترة استرداد راس المال ، او لانها لاتجد الاولويـــة المناسبة لدى القطر المعني رغم حاجة الوطن العربي ككل للمنتج ٠ كذلك لابد مـــن الاشارة الي ان المشاريع التي تعني بتوفير المدخلات الزراعية والاليات والعناصر الوسيطة لم تجد الاهتمام الكافي ٠ ومن ناحية اخرى فان نوع الزراعة عام ٢٠٠٠ يعتمد بشكـــل اساسي علي مايستثمر في الوقت الحاضر في مجالات البحوث والارشاد في كل القطـــاع الزراعي ، ولاشك ان هذا النوع من الاستثمار لايجد القبول الكافي من القطاع الخـــاص دون تشجيع ومؤازرة من صناديق متخصصة ٠

ومن ناحية اخرى فان تكلفة تنفيذ برامج الامن الغذائي لابد ان تكون قد تضخمت بمعـدل التضخم العالمي ، وشارفت الخمسين بليونا من الدولارات مما يستوجب دعم مؤسســات التمويل العربية القائمة ، والنظر في امكانية انشاء اوعية تمويل مكملة لها ٠ ويجـيء اقتراح المجلس الوزارى للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دور انعقاده التاسع عشـر بطرابلس (يناير ١٩٩٠) بانشاء صندوق عربي للتنمية الزراعية استجابة طبيعية لتحقيـق هذا الهدف ٠

٨ـ الحاجة لانشاء الصندوق العربي للتنمية الزراعية :

٨ـ١ مبررات انشاء الصندوق :

ان استعراض ابعاد قضية التنمية الزراعية العربية وتفاقم ازمة الامن الغذائي الغربي فـــي الفقرات السابقة من هذا التقرير ، ثم استعراض الوضع بالنسبة للموارد التمويليـــة المتاحة وقصورها عن الحد الادني المطلوب لدفع مسيرة التنمية الزراعية العربية وانتـاج الغذاء بخطوات اسرع ، بجانب التنبيه الي المخاطر الحقيقية التي تتهدد مستـــوى ومعدلات تدفق موارد التمويل الانمائي ـ كل ذلك يدعو الي تكثيق الجهود العربيـــة

لتدارك الامر قبل ان يستفحل الخطر وتقع الكارثة التي نبه اليها " اعلان طرابلس"، وذلك بالعمل علي وقف التناقص في حجم التمويلات الموجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية المتلقية للعون بشكل عام ، والموارد المخصصة منها للتنمية الزراعية بشكل خاص ، مع تاكيد اهمية تامين تزايد مضطرد في حجم الموارد المخصصة للقطاع الزراعي من العون الخارجي ومن الموارد الذاتية لجميع الدول العربية ، ومنح اولوية عالية في كل ذلك للمشروعات والجهود الموجهة نحو تحقيق الامن الغذائي العربي بحسبانه هدفا استراتيجيا اساسيا يحتل الصدارة بين الاهداف القومية للامة العربية وبحسبانه ضرورة امنية سياسية قبل ان يكون ضرورة اقتصادية واجتماعية . كل ذلك يبرر بل ويحتم ، انشاء مؤسسة عربية قومية تتخصص وتركز جهودها ومواردها في دفع مسيرة التنمية الزراعية مع التركيز علي تحقيق الامن الغذائي العربي علي ان يكون دورها متكاملا ومتعاونا ، وليس منافسا او متوازنا ، مع الدور الذى تقوم به مؤسسات التمويل الانمائي العربية القطرية والقومية ومع دور المؤسسات الدولية والاقليمية . ولعل التساؤل الذى يثار في هذا المجال عن مبررات انشاء مؤسسة تمويلية جديدة بدلا عن محاولة معالجة الفجوة التمويلية بزيادة موارد المؤسسات القائمة مع حفزها علي زيادة نسبة الموارد التي تخصصها للقطاع الزراعي ولانتاج الغذاء بشكل خاص . وللاجابة علي هذا التساؤل المشروع نسوق المبررات الاتية :

أولا : الصناديق العربية باستثناء الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي تقدم قروضها لكل الدول النامية في القارات الثلاث من منطلق ارتباطاتها الاسلامية وقيمها الخلقية كاعضاء في المؤتمر الاسلامي ومسئولياتها وتضامنها مع بقية دول العالم الثالث كاعضاء في مجموعة السبعة وسبعين ومجموعة دول عدم الانحياز . وقد درجت الصناديق القطرية علي توزيع تمويلاتها مناصفة بين الدول العربية وبقية الدول النامية ، وقدم البنك الاسلامي ٥٥٪ من تمويلاته للدول العربية و ٤٥٪ لبقية الدول ، واكتفي صندوق الاوبك بتقديم فقط ١٦٪ من تمويلاته للدول العربية . واذا اضيفت لكل ذلك مساهمات الصندوق العربي للانماء يصبح نصيب الدول العربية من جملة العون العربي الانمائي ٥٦٪ . ولاشك ان المؤسسات العربية ستحافظ علي ذات النهج ومتابعة دعم التضامن مع الدول الاسلامية وغيرها من دول العالم الثالث وقد تواجه ضغوطا من هذه الدول لزيادة المساعدات لمواجهة مشكلات التمويل الانمائي التي قد تفرزها المستجدات السلبية في مسرح الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. واستنادا الي هذه الحقائق فان اية زيادة في موارد الصناديق العربية القائمة لن يذهب منها للقطاع الزراعي العربي الا النذر اليسير .

ثانيا : تعني جميع مؤسسات العون العربي الانمائي بحكم نظمها ولوائحها واهدافها وممارساتها وتكوين اجهزتها بمافي ذلك الصندوق العربي للانماء الاقتصادى

والاجتماعي بكل جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكما سبق ان اوضحنا فان نصيب القطاع الزراعي لم يتجاوز ٢٠٪ من جملة قروضها الانمائية ، واتجه معظم الموارد الاخرى لتنمية وتطوير قطاع البنيات الاساسية من نقل واتصالات وطاقة ومرافق عامة . وهذا مجال عظيم الاهمية لابد من استمرار العناية به بل هو ضرورى في المقام الاول لافساح المجال امام تطوير وزيادة كفاءة القطاع الزراعي . وبنفس النهج فان التمويل الاضافي لهذه المؤسسات ربما يخصص علي نفس المنوال فلايحقق هدف المسارعة بقضية الامن الغذائي .

ثالثا : وكما سبق ان اشير الي ذلك فان هذه المؤسسات فيما تخصصه للقطاع الزراعي من موارد تعني بالبنيات الاساسية لهذا القطاع كتشييد السدود واعمال الري الي جانب اعادة تاهيل المشروعات وبهذا التوجه لعبت هذه المؤسسات دوراحيويا في تحريك الموارد والطاقات المعطلة في دعم القطاع الزراعي وهو دور يتعين الاستمرار في ادائه بالرغم من انه يجيء علي حساب تطوير المشروعات الانتاجية الجديدة المهياة للدخول مباشرة في الانتاج ،بمافي ذلك مشروعات الامن الغذائي، كما كان علي حساب المشروعات التي تنتج سلعا وسيطة كانتاج البذور المحسنة او التي تقدم خدمات موجهة للتغلب علي المشكلات التي تحد من الانتاجية الزراعية كخدمات توفير المدخلات او الائتمان او التسويق . انه لمن المناسب ان تواصل الصناديق العربية القيام بدعم البنيات الاساسية للقطاع الزراعي وتطوير المشروعات الزراعية الكبرى علي ان يركز صندوق التنمية الزراعية علي مشروعات الانتاج الزراعي المباشر وبهذا يكون دور الصندوق مكملا ومتكاملا مع دور هذه الصناديق في دفع مسيرة التنمية الزراعية .

رابعا : كل الصناديق العربية تتعامل مع الاقطار العربية المتلقية للعون تعاملا فرديا وحسب خطط قطرية تهدف الي تعظيم العائد الذى تجنيه من الرصيد المحدود من العون العربي المخصص لها . كما ان الصناديق العربية وغيرها تلتزم بالضرورة بالتعامل مع الاجهزة القطرية المسئولة عن التخطيط الاقتصادى وتلتزم بتوجهاتها واولوياتها . وفي مقابل ذلك فان مشروعات الامن الغذائي العربي ومشروعات التنمية الزراعية العربية تخطط وفق منظور قومي لتحقيق الاهداف القومية التي تحددها اجهزة قومية ، والتي تتمثل في مجلس وزراء الزراعة العرب والمجلس الاقتصادى والاجتماعي لجامعة الدول العربية بل ومؤتمرات القمة العربية،ومن ثم تصبح الحاجة ماسة لقيام مؤسسة قومية متخصصة تلتزم في برامجها وتوزيع مواردها بتحقيق الاهداف القومية .

خامسا : ان تحديد مهمة الصندوق وتركيزها حول تحقيق هدف قومي اساسي كالامن الغذائي العربي وفي اطار استراتيجية عربية للتنمية الزراعية متفق عليها ، يتطلب قدرا كبيرا من التخصص والقدرة علي التعمق في استيعاب قضايا التنمية الزراعية العربية بايجابياتها وسلبياتها وتعقيداتها وتفهم مشكلات تحقيق الامن الغذائي علي اسس قويمة ومستقرة ،كما يتطلب متابعة متصلة ومثابرة قد لاتتاح لاى من المؤسسات العربية التمويلية القائمة لاتساع وشمولية نشاطها التنموى. وبفضل هذا التخصص فان الصندوق بجانب المشاركة في تمويل برامج ومشروعات الامن الغذائي سيقوم بدور المنسق والموجه للموارد القومية بغرض الاسراع بتحقيق الامن الغذائي العربي .

سادسا : واخيرا فان ضخامة الفجوة التمويلية بالنسبة لاحتياجات الامن الغذائي تعني ان انشاء الصندوق لاينبغي النظر اليه علي انه البديل لزيادة موارد الصناديق العربية القائمة وزيادة النسب التي تخصصها للقطاع الزراعي ولمشاريع الامن الغذائي اذا ان تحقيق زيادات في موارد هذه الصناديق ضرورى مهما كان حجم الموارد الممنوحة للصندوق ، حتي يتكامل الجهد لتحقيق الاهداف القومية .

٢-٨ أهداف عمل الصندوق :

الهدف الاساسي للصندوق كما جاء في اعلان طرابلس هو تمويل مشاريع وبرامج زراعية تهدف الي تحقيق الامن الغذائي العربي - عن طريق تعبئة الموارد وتوفيرها لانتاج الغذاء في الوطن العربي. وفي سبيل ذلك يقوم الصندوق بتمويل مشروعات وبرامج الامن الغذائي العربي وفق الاستراتيجية الزراعية العربية التي يرسمها المجلس الوزارى للمنظمة العربية للتنمية الزراعية . وتشمل المشروعات التي يمولها الصندوق ويعمل علي تطويرها :

١- انتاج السلع الزراعية الغذائية الرئيسية وعلي راسها الحبوب الغذائية

٢- انتاج السلع الوسيطة التي تساعد بدورها في زيادة الانتاج الزراعي العربي مثل البذور المحسنة وجدات الدواجن ومركزات الاعلاف .

٣- المشروعات الخدمية التي تساعد في تنمية القطاع الزراعي كمشروعات نقل التقنية ودعم البحوث التطبيقية .

٤- الاسهام في تمويل الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المتصلة بانتاج الغذاء .

٥- تشجيع مبادرات القطاع الخاص العربي للولوج في النشاط الزراعي علي نطاق الوطن العربي .

٦- تشجيع تطوير التجارة البينية داخل الوطن العربي وخاصة في مجال المنتجات الزراعية والغذائية ٠

٧- الاسهام في مشروعات تنمية وتحديث الريف والاهتمام برفع انتاجية المنتج الصغير والاسهام في توفير مدخلات الانتاج الزراعي والائتمان عن طريق مؤسسات التمويل القطرية ٠

٨- الاهتمام بالقضايا البيئية وصيانة الموارد الزراعية وخاصة في مناطق ومواقع انتاج الغذاء ٠

٩- التعاون مع الحكومات وتشجيعها ومعاونتها علي مراجعة السياسات والممارسات الزراعية التي تعرقل التنمية الزراعية بما يدعم الحافز للمنتجين ويرفع الانتاجية الزراعية ٠

١٠- المساعدة في تاهيل الكوادر العربية في المجال الزراعي ٠

١١- التعاون مع المؤسسات التمويلية العربية وغيرها وتشجيعها علي زيادة دعمها للقطاع الزراعي وخاصة في مجال تطوير المشروعات الزراعية الكبرى التي تستهدف استصلاح اراضي جديدة ٠

٨-٣ اعداد المشروعات وتقديرها :

يبادر الصندوق باختيار المشروعات في كل بلد عربي حسب الاولويات والاسبقيات المحدودة في الاستراتيجية الزراعية العربية ويسعي لاقناع الحكومات المعنية بتبنيها والمشاركة في اعدادها بمساعدة من الصندوق ويقوم بعد ذلك بتقديرها ثم اقرارها حسب الاجراءات التمويلية المستقرة في المؤسسات التمويلية ثم الاشراف علي تنفيذها ٠

ويتعين علي الصندوق الاستعانة في كل هذه المراحل بالامكانيات والخبرات المتوفرة لدى المنظمات العربية وخاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية وفي الصناديق العربية وخاصة الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ٠ ويتم ذلك من اجل الاقتصاد في النفقات الادارية ومن اجل تحقيق الاستخدام الامثل للموارد العربية المتاحة في مجالات الدراسة والتمويل وضمان التنسيق بين كل الاجهزة العاملة في مجال التنمية الزراعية ومجال تحقيق الامن الغذائي بشكل خاص ٠

وبجانب مبادرة الصندوق في اختيار المشروعات التي تتوافق مع اسبقياته يسعي الصندوق للمشاركة في المشروعات التي تبادر مؤسسات التمويل الاخرى العربية وغير العربية باختيارها وتطويرها اذا راى انها تتمشي مع اهدافه واولياته ٠ وبالمثل يشارك الصندوق في مشروعات التنمية الريفية التي تعدها وتمولها مؤسسات التمويل الاخرى علي ان تكون مساهمته في الجوانب المتصلة بانتاج الغذاء ٠وفي مسعاه لتعظيم العائد من نشاطه

وموارده في مجال انتاج الغذاء يدعو الصندوق ويشجع مؤسسات وصناديق التمويل الانمائي الاخرى للاسهام في تمويل المشروعات التي يبادر باختيارها واعدادها ٠

كما يتعين علي الصندوق اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية لمشروعات انتاج الغذاء ذات العائد الاستثمارى المناسب للقطاع الخاص بما في ذلك انتاج مدخلات الانتاج الزراعي او مجالات تصنيع المنتجات الزراعية الغذائية ثم العمل علي ترويج هذه المشروعات بتشجيع ومعاونة القطاع الخاص علي تنفيذها ٠

٤٨ موارد الصندوق :

حدد " اعلان طرابلس " رأسمال الصندوق بمليار دولار امريكي ويتضمن مشروع اتفاقية انشاء الصندوق نصا يسمح بسداد مساهمات الدول الاعضاء علي اربعة اقساط سنوية متساوية تقديرا للمصاعب المالية التي تواجها بعض الاقطار العربية ٠

وبما ان الصندوق لن يبدأ في الالتزام الفعلي بمنح قروض انمائية قبل مضي فترة زمنية قد تزيد عن العام يتم خلالها تكوين الاجهزة واقرار النظم واللوائح واعداد الخطط والاسبقيات ٠ في ضوء ذلك قد يبدأ الصندوق في الدخول في التزامات تمويلية فعلية بعد بداية العام الثاني ثم تتصاعد التمويلات تدريجيا وقد لاتتجاوز البليون دولار بنهاية السنة الرابعة ٠ وحينئذ يتسني لمجلس محافظي الصندوق النظر في امر زيادة راس المال وفق الخطط لتنفيذ البرامج والمشروعات ٠

وبما ان الصندوق لن يتكفل بطبيعة الحال بتمويل التكلفة الكاملة لاى مشروع يساهم في تمويله ، ولاينبغي ان تتعدى مساهمته في اى مشروع ٥٠٪ من التكلفة الاجمالية بحيث لاتتجاوز نسبة مساهمته في المتوسط ٢٥٪ من التكلفة الاجمالية لكل المشروعات التي يساهم فيها ، وان التزام الصندوق بما يناهز المليار خلال الاربع سنوات الاولي منذ انشائه سيؤدى الي زيادة حجم الاستثمار في مشروعات الامن الغذائي العربي بما يقارب الاربعة بليون دولار ٠

اضافة لذلك فان مشروع الاتفاقية ينص علي حق الصندوق في الاقتراض من الحكومات والمؤسسات والافراد عن طريق اصدار الصكوك والسندات مما سيوفر موردا ماليا اضافيا للعمليات ٠ وبما ان العديد من مشروعات الامن الغذائي سيكون قادرا علي تحقيق معدلات ربحية مناسبة فان ذلك سيدر علي الصندوق فوائد من شأنها ان تكفي لمقابلة الالتزامات تجاه حاملي الصكوك والسندات ٠

وتقديرا للاوضاع في الاقطار العربية ذات الموارد الزراعية التي تعاني من مشاكل ميزان المدفوعات فقد نص مشروع الاتفاقية علي بند يسمح لمجلس المحافظين بالترخيص لهذه الدول بسداد بعض مساهماتها بالعملة الوطنية ، علي ان ينفق الصندوق من تلك المساهمات علي منصرفاته داخل الدول المعنية ٠

٥٨ معايير الاقراض العامـــــة :

في اطار اولويات واسبقيات الاستراتيجية الزراعية العربية يولي الصندوق اهتمامه :

أ/ للانشطة التي تؤدى الي زيادة واضحة وسريعة في انتاج الغذاء ٠

ب/ الانشطة التي تؤدى الي زيادة تدفق الموارد القومية الي انتاج الغذاء ٠

ج/ والانشطة التي تساعد علي تطوير التجارة البينية بين الدول العربية في مجـــال المنتجات الـزراعية بشكل عام والغذاء بشكل خاص ٠

ومن ثم فان علي الصندوق ان يركز جهوده وخاصة في المراحل الاولي من نشاطه علـــي تطوير مشروعات انتاج الغذاء سريعة العائد محسوبا بما ينتجه من غذاء ٠ وهـــذه المشروعات ستكون في الغالب صغيرة الحجم تتراوح جملة تكلفتها بين ٢٠ ـ ٤٠ مليـون دولار ومشروعات متوسطة الحجم لاتتجاوز تكلفتها الاجمالية ١٠٠ مليون دولار ٠ امـــا المشروعات الزراعية الكبرى والتي تتطلب استثمارات كبيرة كبناء السدود وشق القنـوات وتشييد الطرق الزراعية واقامة المباني فان دور الصندوق فيها يكون بالمساهمة فـــي اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية لها وتشجيع المؤسسات التمويلية العربية وغيرهـــا للاسهام في تطويرها ٠

كما يمكن للصندوق ان يحقق عائدا عاليا من استثمار موارده بدراسة انتاج ومستـــوى انتاجية الغذاء في المشروعات الزراعية الكبرى القائمة في الوطن العربي للتعرف علـــي محددات الانتاج فيها ووسائل التغلب عليها ثم المساهمة في تنفيذ البرامج التي تهـدف الي تحقيق الزيادة المطلوبة في الانتاج ٠

٦٨ معايير الاقراض القطريـــة :

تولي جميع مؤسسات التمويل الانمائي العربية منها وغير العربية اهتماما بامر العدالـة في توزيع مواردها بين الدول الاعضاء فيها او الدول المتلقية لمساعداتها اذ ان الهـدف من هذه المساعدات هو تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي فيها بصرف النظر عن نوعيـة السلع والخدمات التي ينتجها المشروع المعين طالما كان يحتل اولوية عالية بيـــن المشروعات الاخرى الممكنة داخل البلد المعين وبصرف النظر عن المقارنة بين عائـدات المشروعات في البلاد المختلفة ٠

ولكن الامر يختلف بالنسبة للصندوق العربي اذ انه بطبيعة تكوينه والاهداف الاساسيـة المحددة له يضع المصحلة القومية العربية والتي تتمثل في التعجيل بالامن الغذائـــي العربي فوق اعتبارات المصالح القطرية وفوق اعتبارات تحقيق العدالة في توزيع مـــواردة بين الاقطار العربية المختلفة ٠ ولذلك فان المعيار الاساسي لاختيار مشروعات الصندوق هو مدى قدرة المشروع علي تلبية اولويات واسبقيات الاستراتيجية العربية وضرورة تحقيق اكبـــر وأسرع عائد من الانتاج الغذائي مقابل استثمار حجم معين من الموارد ٠

٨-٧ شروط الاقراض :

تحدد مؤسسات العون الانمائي شروطا تيسيرية علي قروضها الانمائية من حيث مستوى سعر الفائدة وفترة سداد القرض وفترة السماح التي تتضمنها .وتبرز هذه الشروط في افضل مستوياتها التيسيرية في قروض هيئة التنمية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية حيث يبلغ سعر الفائدة (او رسم الخدمة) ١٪ من قيمة القرض وفترة السداد خمسين سنة (بمافي ذلك عشرة سنوات فترة سماح) ٠ وتتراوح اسعار الفائدة في معظم الصناديق بين ٣-٥ ٪ وفترة السداد بين ٢٥-٣٠ سنة ٠ ولعل الاسلوب الذى يسير عليه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو الانسب للصندوق العربي للتنمية الزراعية اذ يتوخي الصندوق الدولي قدرا من المرونة بتحديد ثلاث مستويات من الشروط الاقراضية حسب درجة التيسير وتتكون هذه من :

أ/ شروط تيسيرية خاصة بسعر خدمة سنوية قدرها ١٪ وفترة سداد ٥٠ سنة بمافي ذلك فترة سماح عشر سنوات ٠

ب/ شروط متوسطة بسعر فائدة وقدرها ٤٪ وفترة سداد عشرين سنة بمافي ذلك فترة سماح ٥ سنوات ٠

ج/ شروط عادية بسعر فائدة ٨٪ وفترة سداد ١٥-١٨ سنة بمافي ذلك فترة سماح ثلاث سنوات ٠

وفي واقع الحال قام الصندوق الدولي بتطبيق الشروط التيسيرية الخاصة علي ٦٧٪ من قروضه ، والشروط المتوسطة علي ٢٥٪ منها ولم يطبق الشروط العادية الاعلي ٨٪ من جملة تمويلاته ٠ وليس علي الصندوق العربي ان يوزع قروضه بهذه النسب اذ ان الاختلاف بينه وبين الصندوق الدولي من حيث نوعية قروضهما ومشروعاتهما كبير بالرغم من ان الهدف الرئيسي لهما هو تحقيق الامن الغذائي. وذلك ان مفهوم الامن الغذائي عند الصندوق الدولي هو توفير الغذاء لافقر المجموعات السكانية في اكثر البلاد فقرا في حين ان مفهومه للصندوق العربي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء داخل الوطن العربي ٠ والواقع ان الصندوق الدولي لايحدد شروط الاقراض التي يطبقها علي اساس انتاجية او ربحية المشروع بل علي مستوى الدخل والنمو الاقتصادى في البلد الذى يقع فيه المشروع وبما ان أختيار المشروعات التي يمولها الصندوق العربي سيبني علي اساس انتاجيتها من الغذاء فانه من المتوقع ان يكون معظمها قادرا علي تحمل شروط اقراض متوسطة (٥٪ سعر فائدة وعشرين سنة فترة سداد بمافي ذلك ثلاث سنوات فترة سماح) ٠ وهذه في الواقع تعتبر شروطا تيسيرية حسب ممارسات معظم صناديق التمويل الانمائي ٠ علي ان يقتصر تطبيق هذه الشروط علي قروض الصندوق في الاقطار العربية الاقل نموا والتي تعاني من عجز كبير في مدفوعاتها الخارجية ٠

ومن المتوقع ان تكون معظم مشروعات الصندوق وخاصة في الاقطار العربية متوسطة الدخل قادرة علي تحمل شروط الاقراض العادية (٨٪ سعر فائدة و ١٢ سنة فترة سداد بمافي ذلك فترة سماح ثلاث سنوات) ٠

والواقع ان تطبيق هذه الشروط المتوسطة والعادية علي معظم قروض الصناديق تحتمه اعتبارات استمرارية الصندوق ماليا في ظروف المشكلات التمويلية المتوقعة،كما انها تحقق للصندوق مستويات اكبر من الانتاج ومن استخدام الموارد المالية المحدودة التي ستكون متاحة له عن طريق اعادة استثمار اقساط قروضه والفوائد المستحقة في تمويل مشروعات جديدة ، وقد يلجأ الصندوق الي تطبيق الشروط التيسيرية الخاصة علي بعض قروضه مثل عناصر البنيات الاساسية (مثل الطرق الزراعية) المضمنة في مشروعات زراعية لانتاج الغذاء وخاصة في الاقطار العربية الاقل نموا ٠

اما المساعدات الفنية التي يخصصها الصندوق لدراسات الجدوى ودعم مراكز البحوث والتدريب فان علي الصندوق ان يقدمها كمنح دون مقابل ٠

٨-٨ علاقة الصندوق بالمنظمات والصناديق العربية :

ان استقلال الصندوق ماليا واداريا بحسبانه مؤسسة مالية تمويلية لاينبغي ان تحول دون تحقيق اقصي درجات التعاون والترابط والتنسيق بين المنظمات العربية والمؤسسات العربية الاخرى ، القومية والقطرية ، والتي تلتقي مع الصندوق في الكثير من المهام والمسئوليات والاهداف،وتاتي في مقدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي لاتكاد تختلف اهدافها واولوياتها عن اهداف واولويات الصندوق فيما يختص بدفع مسيرة التنمية الزراعية العربية وفي التعجيل بتحقيق الامن الغذائي العربي،ولما للمنظمة من خبرة ومعرفة ثرة بالموارد الزراعية العربية وامكانياتها والمشكلات التي تقف في سبيل استغلالها بفضل ماتكونت لديها من دراسات عن مشروعات الامن الغذائي العربي ٠ ويتم الارتباط بين المنظمة والصندوق بالنص في اتفاقية انشاء الصندوق علي التزامه بان يكون نشاطه التمويلي واختيار البرامج والمشروعات في اطار الاستراتيجية الزراعية العربية التي تقررها المنظمة ممثلة في مجلسها الوزارى المكون من وزراء الزراعة العرب، الي جانب مشاركة المدير العام للمنظمة في اجتماعات مجلس محافظي ومجلس ادارة الصندوق. وقد ترى الدول العربية ان يكون تمثيلها في مجلس محافظي الصندوق بوزراء الزراعة كما هو الحال بالنسبة لتمثيل معظم الدول الاعضاء في مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .ويأتي بعد ذلك ضرورة استفادة الصندوق مما يتوفر في المنظمة من امكانيات فنية وعلمية ومادية في دراسة المشروعات وتقديرها ومتابعة تنفيذ وتقييم نتائجها ٠

كما يتعيين علي الصندوق ان يحقق اقصي درجات التعاون والتنسيق مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي بحسبانه الجهاز القومي العربي الذى يتولي قيادة وتنسيق

العون العربي الانمائي للدول العربية وبما يتمتع به من خبرة ودراية في مجال التمويل الانمائي وادراك بامكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ومشكلاتها ومتطلباتها ويحتم التعاون والتنسيق بين الصندوق وصندوق الانماء وغيره من الصناديق العربية - رغم المبررات القوية لانشاء صندوق عربي للتنمية الزراعية - الارتباط العضوى الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الزراعية بمافي ذلك الامن الغذائي العربي كما ان نجاح الصندوق في تحقيق هدف الامن الغذائي سيعتمد الي حد كبير علي ماتنجزه الصناديق الاخرى العربية وغير العربية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة وفي اقامة مشاريع الرى الكبرى واعادة تاهيل القائم منها . كما ان انشاء صندوق مستقل يتخصص في مجال تحقيق الامن الغذائي لن يعني حجر المؤسسات الاخرى عن المساهمة في هذا المجال الحيوى بل ان من اهم مبررات انشاء الصندوق هو تشجيع وحفز هذه المؤسسات لتوجيه المزيد من الموارد نحو انتاج الغذاء . ويتم التعاون والتنسيق بين الصندوق وهذه الصناديق ثنائيا كما يتم جماعيا عبر اجتماعات التنسيق الدورية بين الصناديق العربية التي يتولي تنظيمها ومتابعة تنفيذ مقرراتها الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي كما يتعين اشراك ممثل صندوق الانماء في اجتماعات مجلس محافظي صندوق التنمية الزراعية الي جانب ضرورة الاستفادة القصوى من الامكانات الفنية والرقابية والاشرافية المتوفرة في صندوق الانماء في تقدير والاشراف علي تنفيذ مشروعات صندوق التنمية الزراعية .

٨-٩ مشروع اتفاقية انشاء الصندوق :

روعي في اعداد مشروع اتفاقية انشاء الصندوق (الملحقة بهذا التقرير) ان تكون مطابقة لاتفاقيات انشاء الصناديق التمويلية العربية المماثلة من حيث تكوين اجهزتها القيادية كمجلس المحافظين ومجلس الادارة وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها وماتتضمنها من اجراءات تمويلية وادارية ورقابية كما روعي ان تقنن معظم الترتيبات الواردة في الفقرات السابقة من هذا التقرير ، ومن ذلك تحديد اهداف الصندوق ووسائل تحقيقها ووسائل تحقيق أقصي درجات الارتباط مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق العربي للانماء ، مع النص علي التزام الصندوق بالعمل في اطار الاستراتيجية العربية الزراعية التي يرسمها المجلس الوزارى للمنظمة ومشاركة مدير عام المنظمة في اجتماعات مجلس المحافظين ومجلس الادارة ومشاركة مدير عام صندوق الانماء في اجتماعات مجلس المحافظين بجانب النص علي ضرورة استفادة الصندوق من الامكانيات المتوفرة في المنظمة وفي صندوق الانماء .

الجداول الاحصائية

جدول رقم (١) استخدامات الأراضى فى الوطن العربى (١٩٨٧)

جدول رقم (٢) عدد السكان ونصيب الفرد من الأراضى (١٩٨٧)

جدول رقم (٣) اسهام الناتج المحلى الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى (١٩٨٧)

جدول رقم (٤) توزيع الاستثمارات العربية بين القطاعات (١٩٧٠ - ١٩٨٦)

جدول رقم (٥) تطور الانتاج الزراعى فى الوطن العربى من ١٩٧٠ و١٩٨٧

جدول رقم (٦) تطور انتاج المحاصيل الزراعية فى الوطن العربى (١٩٨٠-١٩٨٨)

جدول رقم (٧) تطور العرض والطلب على السلع الغذائية الرئيسية (١٩٨٠ - ١٩٨٧)

جدول رقم (٨) تطور الفجوة الغذائية ومتوسط استهلاك الفرد من السلع الغذائية فى الوطن العربى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٢) و (١٩٨٥-١٩٨٧)

جدول رقم (٩) الاستثمارات الزراعية من خطط التنمية العربية (١٩٧٠-١٩٨٥)

جدول رقم (١٠) جملة العون الرسمى التنموى للاقطار العربية (١٩٨١-١٩٨٧)

جدول رقم (١١) ملخص عمليات صناديق التنمية العربية فى الدول العربية حتى نهاية ١٩٨٩.

جدول رقم (١٢) العمليات التمويلية للصناديق العربية وبنك التنمية الاسلامى حسب البلاد المستفيدة حتى نهاية ١٩٨٩.

جدول رقم (١٣) التوزيع القطاعى لعمليات الصناديق العربية وبنك التنمية الاسلامى حسب البلاد المستفيدة حتى نهاية ١٩٨٩.

جدول رقم (١٤) المجموع التراكمى لقروض البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية للدول العربية حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩

جدول رقم (١٥) التوزيع القطاعى لقروض مجموعة البنك الدولى للدول العربية خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩)

جدول رقم (١٦) تمويلات الصندوق الدولى للتنمية الزراعية فى الدول العربية خلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٨٩)

جدول رقم (١٧) المساعدات الانمائية وايرادات النفط .

جدول رقم (١٨) بعض مشروعات الأمن الغذائى المقترحة

جدول رقم (١) : استخدامات الأراضى (١٩٨٧)

الف هكتار

المنطقة	الاراضى الزراعية				المراعى الطبيعية	الغابات
	مطرية	مروية	متروكة	المجموع		
كل الأقطار	٣٣٢٣٦	٧٦٤٩	٩١٨٣٥	١٣٢٧٢٠	١٨٨٠٦٧	١٣٨٠٦٢
اتحادأقطار الخليج العربى	١١٣٥	٩٥	١١٨	١٣٤٨	١١٩٦٢	٢٥٦
مجلس التعاون العربى	٣٥١٧	٤٠٢٤	٨٠٤٢	١٥٥٨٣	٨٠٦٣	٣٧٩٠
الاتحاد المغاربى	١٥٧٦٩	٨٥٠	٦٩٦٦	٢٣٥٨٥	٩٧٦٠٦	٢٩٩٤٨
الدول الأخرى	١٢٨١٥	٢٦٨١	٧٦٧٠٨	٩٢٢٠٤	٧٠٤٣٦	١٠٤٠٦٩

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية المجلد رقم ٩

جدول رقم (٢) : عدد السكان ونصيب الفرد من الأراضى

(ألف نسمه)

المنطقة	مجموع السكان (الف نسمه)	المساحة الكلية (الف هكتار)	الأراضى الزراعية (ألف هكتار)	نصيب الفرد من المساحة الكلية(هكتار)	نصيب الفرد من الاراضي الزراعية هكتار
كل الأقطار	٢١١٠٠٠	١٤١٢٤٢٢٣	١٣٢٧١٩٠٦	٦ر٧	٦٣ر
دول الخليج	١٩٠٠٠	٣٦٤٧٦٣ر٣	١٣٤٨ر١	١٣ر٩	٠٧ر
مجلس التعاون	٨٢٠٠٠	١٧٢٨٧٠ر٦	١٥٥٨٣ر٦	٢ر١١٠	٠ر١٩
الاتحاد المغربى	٦١٠٠٠	٦٠٦٢٢٤ر٤	٢٣٥٨٤ر٧	٩ر٩	٠ر٣٩
الدول الأخرى	٤٩٠٠٠	٣٦٨٥٦٤	٩٣٢٠٣ر٢	٧ر٥	١ر٩٠

المصدر :التقرير العربى الموحد ، والكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ٠

جدول رقم (٣) : اسهام الناتج المحلى الزراعى فى الناتج الاجمالى لعام ١٩٨٧

المنطقة	الناتج المحلى الاجمالى بسعر التكلفة	النسبة المئوية ٪	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	الناتج المحلى الزراعى	النسبة المئوية ٪	نسبة الناتج الزراعى للناتج الاجمالى	نصيب الفرد من الناتج الزراعى
كل الاقطار العربية	٣٦٩٨٨٤	١٠٠	١٧٩٤	٤٤٧٨١	١٠٠	١٢ر١	٢١٧
مجلس التعاون الخليجى	١٢٨٣٧٨	٣٥	٧١٥٤	٥٤٠٩	١٢	٠٤ر٢	٣٠١
مجلس التعاون العربى	١١٤٢٤٣	٣١	١٤٢٣	٢١٠٣٣	٤٧	١٨ر٤	٢٦٢
الاتحاد المغاربى	١٠٧١٤٧	٢٩	١٧٨٤	١٤٠٣٢	٣١	١٣ر١	٢٣٤
الدول الاخرى	٢٦١١٦	٠٥	٤٢٠	٤٣٠٧	١٠	٢١ر٤	٩٠

المصدر : مصدر سابق

جدول رقم (٤) :

توزيع الاستثمارات العربية بين القطاعات
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

(بليون دولار)

القطاع الاقتصادى	١٩٧٥/٧٠ المجموع	١٩٧٥/٧٠ ٪	١٩٨٠/٧٦ المجموع	١٩٨٠/٧٦ ٪	١٩٨٦/٨١ المجموع	١٩٨٦/٨١ ٪
مجموع الاستثمارات	٥٦	١٠٠	٢٨٣ر٦	١٠٠	٦٨٣	١٠٠
نصيب القطاع الزراعى	٧ر٨	١٣ر٩	٢٥ر٧	٩ر١	٦٣ر٨	٩ر٣
أ نصيب القطاع الصناعى	١١ر٩	٢١ر٣	٦٤	٢٢ر٦	١٤٠ر٤	٢٠ر٦
ب نصيب النقل والبنيات الاساسية	١٢ر١	٢١ر٦	٤٦	١٦ر٢	٩٤ر٣	١٣ر٨
ج نصيب المبانى والمنشآت	٨ر١	١٤ر٥	٣٧	١٣ر١	٩٠ر٠	١٣ر٢
أخرى		٢٨ر٧		٣٩ر٠		٤٣ر١

المصدر : الجامعة العربية وآخرين : التقرير العربى الموحد ، ١٩٨٦.

جدول رقم (٥) : تطور الانتاج الزراعى خلال السنوات
١٩٧٠ ـ ١٩٨٧

(الف طن)

البيان	١٩٧٠		١٩٨٧	
	الانتاج	نسبةالاكتفاء الذاتى	الانتاج	نسبة الاكتفاء الذاتى
مجموع الحبوب	٢٠٨٥٢ر٦	٨٠ر٩	٣٠١٤٢ر٧	٤٨ر٠
القمح	٧٤٨١ر٨	٦٠ر٥	١٣٣٤١ر٠	٤٧ر٥
الذره الشامى	٢٩٠٨ر٢	٩٢ر٣	٤٣٤١ر٠	٤٥ر١
الأرز	٢٨٣٦ر٦	١٠٢ر٠	٢٥٥٣ر٤	٥٨ر٢
الشعير	٣٩١١ر٦	٩٠ر٧	٤٧٦٥ر٤	٤٤ر٥
البطاطس	١٤٢٣ر٣	١٠٢	٤٧٧٠ر٥	٩٦ر٩
جملة البقوليات	١٠٨٧ر٦	١٢٢ر٩	١٣٨٠ر٩	٧٨ر٤
جملة الخضر	٩٦٠٥ر٥	١٠٢ر٥	٢٦٠٩٣ر٠	٩٧ر٧
جملة الفاكهة	٨١٧٠ر٧	١١٢ر٦	١٤٦٩٢ر٥	١٠٠ر٥
السكر	٨٠١ر٩	٣٤ر٠	٢٠٥٣ر٠	٣٥ر٥
زيوت وشحوم نباتية	٦٠٢ر٩	٥٨ر٥	٩٥٨ر٧	٤٣ر٣
جملة اللحوم	١٤٧٣ر٦	٩٥ر٥	٣٩٠٨ر٤	٨٢ر٥
لحوم حمراء	١٤٧٣ر٦	٩٦ر٠	٢٣٨٨ر٤	٨٤ر١
لحوم بيضاء	١٢٦١ر١	٩٢ر٥	١٥٢٠ر٠	٨٠ر٠
اسماك	٨٧٩ر٨	١٠٨ر٢	١٨٨٦ر٨	١١٧ر٩
بيض	٢١٥ر٩	٨٦ر٣	٨٨٢ر٩	٨٩ر٦
اللبن	٥٧٧٣ر٥	٨٤ر٣	١١٩٢٦ر٤	٥٥ر٩

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية
المجلد الثاني والتاسع

جدول رقم (٦) : تطور انتاج المحاصيل الزراعية فى الوطن العربى (١٩٨٠ - ١٩٨٨)

	متوسط الانتاج الف طن		معدل النمو السنوى	متوسط المساحة المحصولية بالالف هكتار		معدل النمو السنوى	متوسط الغلة كجم / هكتار		معدل النمو السنوى
	٨٤/٨٠	٨٨/٨٥	%	٨٤/٨٠	٨٨/٨٥	%	٨٤/٨٠	٨٨/٨٥	%
المنتجات النباتية :									
الحبوب	٢٤٦٦٨	٣٢٨٠٣	٣ر٦	٢٢٩٣٢	٢٥٧٩٢	١ر٥	١٠٧٦	١٢١٣	١ر٥
(القمح)	٩٢٩٢	١٣٥١٦	٤ر٨	٨٠٠٤	٨٤٩٥	٠ر٨	١١٦٣	١٤٩١	٣ر٢
(الأرز)	٢٥٣٣	٢٥٣٧	٠ر٠	٤٨٥	٤٩١	٠ر٢	٥٢٢٠	٥٣١١	٠ر٢
(الشعير)	٤٦٥٨	٧٠٦٦	٥ر٤	٦١٩٠	٧١٤١	١ر٨	٧٥٤	٩٢٦	٢ر٦
الخضر	١٥٥٤٧	١٨٢٦١	٢ر٠	١٠٧٦	١٢٢٨	١ر٧	١٤٤٣١	١٤٨٦٨	٠ر٤
الفواكه	١٥٩٨١	١٨٣٧٢	١ر٨	١٦٠٥	٢١٤٧	٣ر٧	١٠٠٦١	٨٥٤٠	٢ر٠ -
البقوليات	١١٢٤	١٣٨٨	٢ر٧	١٣٤٠	١٥١٤	١ر٥	٨٣٩	٨٩٥	٠ر٨
البطاطس	٣١٨٢	٤١٦٤	٣ر٤	٢٥٠	٣٢١	٣ر٢	١٢٦٩٨	١٢٩٨٧	٠ر٣
قصب السكر	١٢٦٨٢	١٥٨٢٦	٢ر٨	١٦٨	٢١٥	٣ر١	٧٥٤٠٩	٧٤٦٩٧	٠ر١ -
الفول السودانى	٦٤٣	٤٩٩	٣ر١ -	٩٠٠	٥٩٤	٥ر١ -	٧٠٦	٨٦٩	٢ر٦
فول الصويا	١٤١	١٤٠	٠ر١ -	٥٠	٥٢	٥ر٠	٢٧٣٥	٢٧٦٨	٢ر٠
الزيتون	١٣٩٨	١٥٣٥	٢ر١	٢٠٣٠	٢١٩٤	١ر٠	٧٥٢	٦٨٦	١ر١ -
بذرة السمسم	٢٨٥	٣٢٣	١ر٦	١٠٦٩	١٢٤٣	١ر٩	٢٦٧	٢٤٧	١ر٠ -
بذرة القطن	٢١٤١	٢٠٣٧	٠ر٦ -	١٠٦٢	٩٨٥	٩ر٠ -	-	-	-
بذرة عباد الشمس	٤١	٨٣	٢ر٩	٤٢	٨٨	٧ر٩	٩٨٥	٨٧١	٥ر١ -
التبغ	٦٢	٦٤	٤ر٠	٦٠	٥٨	٤ر٠ -	١٠٣٧	١٢٣٣	٢ر٢
المنتجات الحيوانية :									
البيض	٦١١	٨٦٠	٤ر٤	-	-	-	-	-	-
الأبقار والجاموس(١)	٣٩٢٥٤	٤١٧٥٩	٨ر٠	-	-	-	-	-	-
الأغنام والماعز (١)	١٦٤٨٦٩	١٧١٩٣٣	٥ر٠	-	-	-	-	-	-
اللحوم	٢٩٣٩	٣٧٨٢	٣ر٢	-	-	-	-	-	-
الأسماك	١٤٢٢	١٩٦٩	٤ر٢	-	-	-	-	-	-
لحوم الدواجن	٧٩٤	١٢٦٣	٦ر٠	-	-	-	-	-	-
الجبن	٤٦٦	٥٠١	٩ر٠	-	-	-	-	-	-
الزبد	١٣٢	١٤٧	١ر٤	-	-	-	-	-	-
اللبن	١٠٧٠٠	١٢٥٥٣	٢ر٠	-	-	-	-	-	-

(١) عدد الماشية بالالف . المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية مجلدات مختلفة

يتبع

جدول رقم (٧) :

تطور العرض والطلب على السلع الغذائية الرئيسية
خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٧

السلعة الغذائية	١٩٨٠			١٩٨٧		
	الاحتياجات الف طن	الانتاج الف طن	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪	الاحتياجات الف طن	الانتاج الف طن	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪
الحبوب	٥٥١٠٥ر٥	٩٩٢٥٥ر٨	٨٥ر٨	٦٢٣٨٦ر٨	٣٠١٥٢ر٣	٤٨٥٠
منها القمح	٢٠١٥٩ر٥	١٠١٨٩ر٩	٥٠ر٥	٢٨٩١٢ر٨	١٣٧٥٢ر٨	٤٧ر٥
البقوليات	١١٥٧ر٢	١٠٩٠ر٩	٩٢ر٣	١٣٩٠ر٢	١٣٨٠ر٩	٨٧
الخضر	١٩٩٧٢ر٧	١٩٦٤٣ر٠	١٠٠ر١	٢٦٧١٨ر٢	٢٦٠٩٣ر٠	٩٨
الفاكهة	١٩٩٣٩ر٠	١١٤٠٢ر٢	١٠٢ر٤	١٤٦١ر٣	١٤٦٩٢ر٥	١٠٠ر٥
السكر	٤٧٨٢ر٣	١٢٥٥ر٨	٢٦ر٢	٥٧٨٤ر٨	٢٠٣٥ر٠	٣٦
الزيوت النباتية	٢٠٣٣ر٢	٧٥٤ر٠	٣٧ر١	٢٧٩٣ر٤	٩٥٨ر٧	٣٤
اللحوم	٢٨٦٧ر١	١٩٨٩ر٣	٦٩ر٣	٤٧٣٨ر٧	٣٩١٨ر٤	٨٢
الأسماك	١١٥٨ر٩	١١٦٣ر٨	١٠٠ر٤	١٦٠٠ر٠	١٨٨٤ر٨	١١٨
البيض	٥٨٧ر٧	٤٤٨ر٨	٧٦ر٤	٩٨٥ر٣	٨٨٢ر٩	٩٠
اللبن	١٢٦٤٦ر٨	٨٢٥٨ر٢	٦٥ر٣	٢١٣٣٢ر٦	١١٩٢٦ر٤	٥٦

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية - اعداد مختلفة - الخرطوم

جدول رقم (٨)

تطور الفجوة الغذائية ومتوسط استهلاك الفرد من سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 1970-1972 1985-1987

	متوسط استهلاك الفرد من سلع الغذاء الرئيسية جم/يوم							نصيب الفرد من العناصر الغذائية في الوطن العربي جم/يوم						
	1970-1972		1985-1987					1970-1972			1984-1986			
	الفجوة الغذائية	نسبة الاكتفاء	الفجوة الغذائية	نسبة الاكتفاء	حد أدنى	متوسط الفترة	حد أقصى	متوسط	دهون	بروتين	كالوري	دهون	بروتين	كالوري
الحبوب	1831	78	5081	48	2248	446	563	260.0	420	524	1564.00	9.00	46.82	1471.00
(القمح)	953	90	2259	47	30.00	249	499	19.0	264	457	873.00	2.74	29.18	925.05
(الارز)	61	92	664	59	1.10	45	164	1.9	38	166	161.00	0.31	2.99	136.08
(الشعير)	42	94	656	93	0.78	23	46	1.3	39	80	79.00	0.30	2.06	135.42
البطاطس	4+	101	80	95	0.10	24	51	0.0	39	127	16.71	0.02	0.41	27.31
البقول	78+	116	179	79	4.10	13	39	0.2	12	28	44.59	0.27	3.04	40.97
الخضر	98+	101	197	98	12.00	183	408	10.1	260	398	40.31	0.37	2.57	57.38
الفواكه	510+	122	173	99	26.00	107	266	15.2	151	387	134.30	0.43	1.60	189.89
السكر	531	42	792	33	24.00	58	134	44.0	77	183	224.00	—	—	296.09
الزيوت النباتية	276	67	1411	40	1.50	26	47	11.0	39	69	215.00	24.00	0.32	313.86
اللحوم	144	96	2822	75	20.00	31	110	28.0	59	234	35.85	4.71	5.01	111.69
(اللحوم حمراء)	113	96	2307	75	14.00	25	68	13.0	33	119	28.72	4.23	4.35	77.54
(اللحوم بيضاء)	31	91	515	76	0.70	6	42	1.3	26	118	7.13	0.48	0.66	34.15
الاسماك	39+	111	160+	113	2.10	11	60	1.3	19	192	7.00	0.24	124.00	13.02
البيض	54	83	158	90	0.20	5	28	1.1	13	48	7.00	0.53	0.06	18.48
الحليب	304	84	1726	52	[1]85.00	[1]148	742	[2]107.0	[2]280	[2]730	[1]96.00	[1]50.15	[1]5.15	[1]10.00	[1]10.00	185.64
المجموع	2411		12459								2384.76	44.72	188.9	63.41	76.87	2725.33
مصادر نباتية											2238.91	34.009	54.76	43.97	54.52	2396.50
											93.88	76.23	28.98	69.34	70.92	87.93
مصادر حيوانية											145.85	10.63	134.22	19.44	22.35	328.83
											6.12	23.77	71.02	30.66	29.08	12.07

■ الكالوري بالوحدات الحزلرية

1) الالبان

2) يشمل الالبان ومنتجات الالبان

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، اعداد متفرقة ،كما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٩

جدول رقم (٩) ـ الاستثمارات الزراعية في خطط التنمية العربية

خلال فترة السبعينات والنصف الاول من عقد الثمانينات

(مليون دولار)

الدولة	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥		١٩٧٦ ـ ١٩٨٠		١٩٨١ ـ ١٩٨٥	
	الاستثمارات الزراعية	الاستثمارات الكلية	الاستثمارات الزراعية	الاستثمارات الكلية	الاستثمارات الزراعية	الاستثمارات الكلية
الامارات العربية	١٦٤	٢٤٧٢	١٩١	٤٥٤٨	—	—
السعودية	٥٦٣	٩٢٢٩	١٣٣٢	٩٠٥٢٠	٢١٦٦٩	٢١٠٦٠
قطر	—	—	—	—	—	—
الكويت	٢٢	٢٥٥٤	١١٣	١٦٧٠٨	٢١١	٢٨٨٤٠
ليبيا	٩٩٣	٧٢٦٩	٣٠٧٤	٢٦٤٨٢	٨١٤١	٥٧٠٦٣
مجموع جزئي	١٧٤٢	٢٢٥٢٤	٤٧١٠	١٣٨٢٥٨	٣٠٠٢١	٢٩٦٨٦٣
الجزائر	٨٣٨	٥٦١٩	٢٨٧١	٢٦٣٦٣	١٢٢٧٤	١٠٤٣٩١
العراق	١٠٢٩	٤٥٠٥	٦٤٢٥	٣٧٣٤٨	—	١٣٥٤٤٨
مجموع جزئي	١٨٦٧	١٠١٢٤	٩٢٩٦	٩٣٧١١	١٢٢٧٤	٢٣٩٨٣٩
الاردن	٤٠	٥٤٧	١٢١	٢٣٠٤	٧١٩	١٠١١٦
البحرين	—	—	—	—	—	—
تونس	٤٢٣	٢٨٤٣	١١٦٥	٩٧٩٠	٢١٧٠	١٦٠٠٠
سوريا	٦٦٠	٢٠٩٥	٣٣٢٨	١٣٩٣٣	٤٣٨٢	٢٥٨٥٨
عمان	٢٣	١٢٧١	١٦٥	٣٩٢٦	٣٨٦	٩٦٢١
لبنان	٨٦	٥٧٠	٢٢٥	٣٣٨٤	—	—
مصر	١٠٠٣	٧٧٨٢	٢٢١٠	٢٦٠٠٥	٥٧٠٧	٤٧٠٢٥
المغرب	١٢٨٠	٥٥٢٢	١٤٣٥	٨٨٥٤	٣٧٩٦	٢١٤٤٣
مجموع جزئي	٣٥١٦	٢٠٦٣٠	٨٦٤٩	٦٨١٩٦	١٧٢٥٣	١٣٣٠٩٢
جيبوتي	—	—	—	—	١٥	٢٩٥
السودان	٥٢٣	٢٤٠٠	٢٠٥٣	٧٦٦٧	٧٥٥	٢٦٨٥
الصومال	٣١	١٤٠	٢٢٥	٦١٤	٤٨١	١٤٦٨
موريتانيا	٢٤	١٧٠	١٣٣	٩٢٩	٤٤٠	١٥٨٩
اليمن الشمالي	٩٥	٣٧٤	٥٦٩	٤٠٢١	٩٨٤	٦٢٤٤
اليمن الجنوبي	٢٨	١٠٥	٨٠	٢١٨	٢٥٣	١٤٧١
مجموع جزئي	٧٠١	٣١٨٩	٣٠٦٠	١٣٤٤٩	٢٨٢٨	١٣٧٥٢
المجموع الكلي	٧٨٢٦	٥٦٤٦٧	٢٥٧١٥	٢٨٣٦١٤	٦٢٧٧٦	٦٨٣٥٤٦

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية

جدول رقم (١٠)

العون الرسمي التنموى من جميع المصادر
للاقطار العربية خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٧)

المدفوع الصافي (بملايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الصومال	٣٧٤	٤٦٢	٣٤٣	٣٠٠	٣٥٣	٥١١	٥٨٠
السودان	٦٣٢	٧٤٠	٩٦٢	٦٢٢	١٫١٢٨	٩٤٥	٩٠٢
اليمن (عدن)	٧٨	١٤٣	١٠٦	١٠٣	١١٣	٧١	٨٠
موريتانيا	٢١٤	١٨٧	١٧٦	١٧٥	٢٠٧	٢٢١	١٧٨
اليمن (صنعاء)	٤١١	٤١٢	٣٢٨	٣٢٦	٢٨٣	٢٦٢	٣٤٩
المغرب	١٫٠٣٧	٧٧٤	٣٩٨	٣٥٢	٧٨٥	٤١٩	٤٠١
مصر	١٢٩٢	١٤٤١	١٤٦٣	١٧٩٤	١٧٩١	١٧١٧	١٧٦٦
تونس	٢٣٩	٢١٠	٢٠٥	١٧٨	١٦٣	٢٢٣	٢٨٢
الاردن	١٠٦٥	٧٩٨	٧٨٧	٦٨٧	٥٤٠	٥٦٥	٥٩٥
سوريا	١٥٠٠	٩٦٢	٨١٣	٦٤١	٦١٠	٧٢٨	٦٩٧
لبنان	٤٥٥	١٨٧	١٢٧	٧٧	٨٣	٦٢	١٠٠
الجزائر	١٦٧	١٣٦	٩٥	١٢٢	١٧٣	١٦٥	٢٢٢
ليبيا	١١	١٢	٦	٥	٥	١١	٦
عمان	٢٣١	١٣٣	٧١	٦٧	٧٨	٨٤	١٦
العراق	٩	٦	١٣	٤	٢٦	٣٣	٩١
السعودية	٣٠	٥٧	٤٤	٣٦	٢٩	٣١	٢٢
الكويت	١٠	٦	٥	٤	٤	٥	٣
الامارات	١	٥	٤	٣	٤	٣٤	١١٥
المجموع	٧٧٥٦	٦٦٧١	٥٩٤٦	٥٦٤٩	٦٣٧٥	٦٠٨٧	٦٤٠٥
التقييم بالنسبة ١٩٨١	١٠٠	٨٦	٧٧	٧٣	٨٣	٧٩	٨٣
مجموع العالم	٢٥٢٥٤	٢٣٧٩٨	٢٣١٣١	٢٣٦٤٩	٢٥٧٩٥	٢٩٦٩٨	٣١٧٧٣
التقييم بالنسبة ١٩٨١	١٠٠	٩٥	٩٢	٩٤	١٠٣	١١٨	١٢٦
٪ للعالم	٣١	٢٨	٢٦	٢٤	٢٥	٢١	٢١

المصدر : التقرير العالمي للتنمية - البنك الدولي ١٩٨٩

الجدول رقم (١١)

ملخص عمليات صناديق التنمية العربية في الدول العربية حتي نهاية ١٩٨٩

(مليون دولار امريكي)

		الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق السعودى	صندوق ابوظبي	الصندوق العراقي	الجملة (١)
جملة الاستثمارات في جميع البلدان		٣٨٦٦ر٧٠	٥٩٥٣ر٩٤	٥٥٦٢ر٤٤	١١٩٨ر٦٢	١٧٣٣ر٠٢	١٨٣١٤ر٧٢
الاستثمارات في الدول العربية	المبلغ	٣٨٦٦ر٧٠	٢٩٩٤ر٩٥	٢٣٦١ر٠٥	٩٣٥ر٣٢	١٠٩٨ر٩٩	١١٢٥٧ر٠١
	النسبة المئوية	١٠٠ر٠	٥٠ر٣	٤٢ر٤	٧٨ر٠	٦٣ر٤	٥٦ر٣
نصيب الصندوق في جملة الاستثمارات العربية المقدمة للدول العربية		٣٤ر٤٪	٢٦ر٦٪	٢٠ر٩٪	٨ر٤٪	٩ر٧٪	١٠٠ر٠٪

(١) باستثناء البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبيك

المصدر : مؤسسات التمويل العربية الوطنية والاقليمية : العمليات التمويلية حتي ١٩٨٩/١٢/٣١
أمانة التنسيق - الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ٠

العمليات التمويلية : للصناديق العربية والبنك الاسلامي وصندوق الاوبك

جدول رقم (١٢) حسب الاقطار العربية المستفيده حتي نهاية ١٩٨٩

(مليون دولار أمريكي)

البلدان المستفيدة (١)	البنك الاسلامي		صندوق ابوظبي		صندوق الاوبك		الصندوق السعودي		الصندوق العراقي		الصندوق العربي		الصندوق الكويتي		المصرف العربي		المجموع		
	المبلغ	عدد (٢)	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	%
أولا: البلدان العربية																			
١- الاردن	٥٤٥,١٦	٣٩	٣٧,٤٢	٤	٢٣,٦٥	٤	٢٦٣,٧٢	١٥	٣٢٥,٦٠	٩	٢٩٧,٩٠	١٩	٤٣٨,٠٨	٢٤	-	-	١٩٣١,٦٨	١١٤	٦,٧
٢- الامارات العربية	٣٠,١٢	٤	٨,١٦	١	٨,١٦	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٨,٢٩	٥	٠,٢
٣- البحرين	٢٤,٦١	٣	٥٥,٧٠	٤	-	-	٤٢,٥٥	١	-	-	٥٧,٥٣	٤	١٠٥,٣٦	٧	-	-	٢٨٥,٧٥	١٩	١,٠
٤- تونس	٣٤٣,١٨	٦٠	١٥٤,٣٦	٧	١٧,٠٠	٣	٢٥٢,٣١	١٥	٢٥,٠٠	١	٣١٦,٩٣	٢٠	٤٣٦,٧٩	٢٦	-	-	١٦٤٥,٥٧	١٣٢	٥,٧
٥- الجزائر	١٠٠٦,١٣	٦٢	-	-	-	-	١٢٤,٧٨	٤	-	-	٢٦٣,٦٠	١٢	٥٨,٠٦	٣	-	-	١٤٦٢,٥٧	٨١	٥,٠
٦- جيبوتي	٣,٣٣	١	٥,٠٣	١	٦,٠٠	٤	٤١,٢٢	٣	٢٦,٥٠	٢	٣٩,٢٨	٨	٥٣,١٩	٦	-	-	١٧٤,٥٥	٢٥	٠,٦
٧- السودان	١٨٠,٩٨	١٩	٣٥,٦٨	٢	٨٢,٣٠	١٠	٢٤٨,٩٤	١٥	-	-	٣٧٨,٠٦	٢٠	٣٣٢,٠٦	١٨	-	-	١٢٥٨,٠٢	٧٩	٤,٣
٨- سوريا	١٣٠,٠١	١٣	٢٧,٣٥	٢	١٢,٠٠	٢	٢٢٣,٦٥	١١	-	-	٢٩٣,٨٠	١٩	١٦٢,٢٤	٩	-	-	٨٤٩,٠٥	٥٥	٢,٩
٩- الصومال	٨٩,٩٤	١٢	-	-	٣٩,٢١	٧	١٠٠,٦٧	٤	٣٤,٣٣	٤	١٣٧,١٥	١٢	١٠٧,٣٢	٤	-	-	٥٠٨,٦٢	٤٣	١,٨
١٠- العراق	٣٢٢,٩٢	٣٩	-	-	-	-	٤٠,٠٥	١	-	-	١٦٣,٦٨	٨	١٧,٩٠	٢	-	-	٥٤٤,٦٥	٣٥	١,٩
١١- عمان	٩٥,٥٢	١١	٢٣١,٦٦	٦	-	-	٦٣,٩٢	٤	-	-	٩٥,٢٤	٧	١٦٥,١٩	٩	-	-	٦٥١,٦٢	٣٧	٢,٣
١٢- فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩,٨٤	١	-	-	-	-	٩,٨٤	١	*
١٣- لبنان	٩,٧٥	١	١٧,٣٧	٢	-	-	-	-	-	-	٣٨,٣٩	٢	٣٥,٩٨	٣	-	-	١٠١,٤٩	٨	٠,٤
١٤- ليبيا	١٠٧,٧٨	٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٧,٥٨	٨	٠,٤
١٥- مصر	٥٨,٠٢	٥	١٤٢,٤٨	٥	٢٣,٢٠	٢	٢١٢,٢٦	٥	-	-	٤٩٦,٢٦	١١	٣٠٨,٩٩	١٢	-	-	١٢٤١,٢١	٤١	٤,٣
١٦- المغرب	٥٩٣,٠٢	٤٥	٦٥,٢١	٤	٣١,٤٠	٥	٢١٧,٦٨	٨	١٩٠,٧٠	٢	٤٢٧,٠٨	١٧	٢٩١,٥٦	١٤	-	-	١٨١٦,٧٥	٩٥	٦,٣
١٧- موريتانيا	٦٦,٩٤	١١	٤٢,٠٢	٤	٤٩,٤٠	١٢	١٨٣,٢٩	٦	١٢٩,٢٠	٥	٢٣٠,١٩	٢٠	١٦٣,٠١	١٠	-	-	٨٦٤,٠٥	٦٨	٣,١
١٨- اليمن الجنوبي	٢٤٨,٢٩	٢٥	٦٥,٦٥	٥	٤٥,٤٠	٩	٦٣,٦٣	٣	١٥,٠٠	١	٢٩٥,٢٤	٢٨	١٤٦,٩٦	١٤	-	-	٨٨٠,١٧	٨٥	٢,٠
١٩- اليمن الشمالي	٢٢٢,٧٧	٢١	٤٧,١٢	٧	٥٢,٦٥	٩	١٧٢,٣٤	١٠	٢٥٢,٦٦	٩	٣٢٦,٣٣	٢٣	١٧٢,٢٦	١٧	-	-	١٣٤٦,١٣	٩٦	٤,٧
مجموع فرعي	٤٠٧٨,٥٨	٣٧٩	٩٣٥,٣٢	٥٤	٣٨٢,٢١	٦٢	٢٣٦١,٠٥	١٠٥	١٠٩٨,٩٩	٣٣	٢٨٦٦,٧٠	٢٣١	٢٩٩٤,٩٥	١٧٩	-	-	١٥٧١٧,٨٠	١٠٤٨	٥٤,٥

(١) تم ترتيب البلدان المستفيدة ابجديا.
(٢) تم ترتيب مؤسسات التنمية ابجديا.
(٣) العدد = عدد العمليات التمويلية.
* اقل من ٠,١٪.

المصدر: امانة التنسيق بالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الجدول رقم (١٣)

التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للصناديق العربية وبنك التنمية الاسلامي في الدول العربية حتي نهاية ١٩٨٩

(مليون دولار امريكي)

البلدان المستفيدة	النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية	الطاقة (كهرباء نفط ، غاز)	المياه والمجاري	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	اخرى	المجموع	%
١- الاردن	٢٩٦ر٨٥	٨٤٥ر٢٨	١١٤ر٨٢	١٨٤ر٧١	٢٥٢ر٤٣	٢٣٧ر٥٩	١٩٢١ر٦٨	٦ر٧
٢- الامارات العربية المتحدة	-	-	-	-	٢٥ر٠٠	١٢ر٢٩	٣٨ر٢٩	٠ر٢
٣- البحرين	٧٣ر٧٨	١٦٥ر٩٣	-	-	١٩ر٢٥	٢٦ر٦٩	٢٨٥ر٧٥	١ر٠
٤- تونس	٢٧٩ر٨١	٥٥ر١١	٢٧٧ر٩٤	٤٥٨ر٥٩	٥١٩ر٠١	٥٥ر١١	١٦٤٥ر٥٧	٥ر٧
٥- الجزائر	١٩٤ر٦١	٦ر٥٧	٦٠ر٢٧	٢٤٧ر٧٨	٩١٣ر١٦	٤٠ر١٨	١٤٦٢ر٥٧	٥ر٠
٦- جيبوتي	٩٧ر٦١	٣٢ر٥١	-	٨ر٩٠	٢١ر٥٣	٤ر٠٠	١٧٤ر٥٥	٠ر٦
٧- السودان	٤٢٤ر٢٥	١٨٥ر٤٥	٨٥ر٨٧	٢٧٥ر١٣	٢٣٩ر٧٠	٤٧ر٥٢	١٢٥٨ر٠٢	٤ر٢
٨- سوريا	٢٦٢ر٧١	٢٤٥ر٦٥	٧٧ر٦٠	١١٦ر١٨	٩٤ر٠٧	٥٢ر٨٤	٨٤٩ر٠٥	٢ر٩
٩- الصومال	٧٩ر٤٠	١٥١ر٢٢	٢٣ر٩٨	١٨١ر٩٦	١٠ر٨٠	٦١ر٢٦	٥٠٨ر٦٢	١ر٨
١٠- العراق	١٦ر٤٥	٧ر٢٤	-	٢٠٧ر٣٨	٢٥١ر٢٠	٦٢ر٢٨	٥٤٤ر٦٥	١ر٩
١١- عمان	١٥٧ر٩٣	٣٤٥ر٠١	٣٤ر٩٩	١٧ر٢٢	٤٢ر٢٩	٥٤ر١٩	٦٥١ر٦٢	٢ر٣
١٢- فلسطين	-	-	-	٩ر٨٤	-	-	٩ر٨٤	**
١٣- لبنان	٥٩ر٢٠	٣٢ر٥٤	-	-	-	٩ر٧٥	١٠١ر٤٩	٠ر٤
١٤- ليبيا	٣١ر٠٢	٢٠ر٠٠	-	-	٤٦ر٧٦	-	١٠٧ر٧٨	٠ر٤
١٥- مصر	٣٧٣ر٧٢	٣٧٣ر١٠	٦٢ر٠٧	١٢٥ر٣٠	٢٨٨ر٠٣	١٨ر٩٩	١٢٤١ر٢١	٤ر٣
١٦- المغرب	٦٣ر٦٠	٥٣٦ر٧٧	٨٣ر٨٢	٧٦٦ر١٠	١٨٧ر٣٧	١٧٩ر٠٩	١٨١٦ر٧٥	٦ر٣
١٧- موريتانيا	٢٤٠ر٩١	٨٦ر٩٢	٣٠ر٥٢	١١٤ر٨١	٢٤٤ر٨٦	١٤٦ر٠٣	٨٦٤ر٠٥	٣ر٠
١٨- اليمن الديمقراطي	٢٥٧ر٧٩	٣٥٢ر٥٢	٩٧ر٣٢	١٠٨ر٥٠	٩ر٧٨	٥٤ر٢٦	٨٨٠ر١٧	٣ر٠
١٩- اليمن الشمالي	٢٠٦ر١٩	٤٧٦ر٨٥	١٤٥ر٠٦	١٦٩ر٠٣	٣٧ر٣٠	٣١١ر٧٠	١٣٤٦ر١٣	٤ر٧
الجملة	٢١١٥ر٩٣	٣٩٢٨ر٧٧	١٠٩٤ر٢٦	٢٩٩١ر٤٣	٣٢١٣ر٦٤	١٣٧٤ر٧٧	١٥٧١٧ر٨٠	٥ر٥٤
النسبة المئوية ٪	١٩ر٨	٢٥ر٠	٦ر٩	١٩ر٠	٢٠ر٤	٨ر٩	١٠٠ر٠	—

(١) تم ترتيب البلدان المستفيدة أبجديا .

* تشتمل ايضا علي عمليات تمويلية لدعم مؤسسات التمويل الوطنية ، الصحة ، التعليم ، التدريب ، الاسكان ، السياحة ودعم ميزان المدفوعات

المصدر : أمانة التنسيق : الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي .

جدول رقم (١٥)

مجمـــوع القـــروض الممنوحة للدول العربيـــــة من البنك الدولى وهيئة التنمية الدوليـة خلال الفترة (٨٥ـ٨٩)

القطـــر	قيمة القروض بملايين الدولارات					نصيب كل دولة فى مجموع القروض	نصيـب الزراعة ٪
	الانتاج الزراعى	الصناعة	البنيات الاساسية	قطاعات أخرى	المجموع		
الصومـــال	١٧٠ر٠	—	٣٥ر١	٥ر٥	٢١٠ر٦	٣ر١٪	٨٠ر٧٪
الســـودان	١٨٢ر٨	—	١١٥ر٠	٨٤ر٠	٣٨١ر٨	٥ر٦٪	٤٧ر٩٪
اليمن (ج)	١٧ر٠	—	٣٦ر٨	١٦ر٥	٧٠ر٣	١ر٠٪	٢٤ر٢٪
موريتانيـــا	١٥ر١	—	٢٠ر٠	٥٩ر٩	٩٥ر٠	١ر٤٪	١٥ر٩٪
اليمـــن (ش)	٦٤ر٩	—	٣٩ر٧	٥٨ر٦	١٦٣ر٢	٢ر٤٪	٣٩ر٨٪
المغـــرب	٨٠٢ر٠	—	٣٨٤ر٠	٩٩٨ر٩	٢١٨٤ر٩	٣٢ر٠٪	٣٦ر٧٪
مصـــر	٣١٧ر٠	—	٢٣٨ر٠	١٩ر٣	٥٧٤ر٣	٨ر٤٪	٥٥ر٢٪
تونس	٣٤٨ر٧	٥٤ر٠	٦٣ر٠	٥٧٠ر٧	١٠٢١ر٤	١٥ر٢٪	٣٣ر٧٪
الاردن	—	٤٣ر٠	٢٤٣ر٥	٢٠٥ر٩	٤٩٢ر٤	٧ر٢٪	—
سوريـــا	٧ر٥	—	٧٠ر٠	—	٧٧ر٥	١ر١٪	٩ر٧٪
الجزائـــر	٣٨٦ر٠	—	٧٤٩ر٠	٣٢٣ر٠	١٤٥٨ر٠	٢١ر٤٪	٢٦ر٥٪
عمـــان	—	—	٥٣ر٠	٢٧ر١	٨٠ر١	١ر٢٪	—
المجموع	٢٣١١ر٠	٩٧ر٠	٢٠٤٧ر١	٢٣٦٩ر٤	٦٨٢٤ر٥	١٠٠ر٠	٣٣ر٩٪
التوزيـــع القطاعي ٪	٣٣ر٩	١ر٤	٣٠ر٠	٣٤ر٧	١٠٠ر٠	—	٣٣ر٩٪

المصدر: تقرير التنمية الدولية - البنك الدولي ١٩٨٩

جدول رقم (١٦) تمويلات صندوق التنمية الزراعية الدولي في الاقطار العربية (١٩٧٨ ـ ١٩٨٩)

(بملايين حقوق السحب الخاصة)

الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	مجموع كل دولة	التوزيع ٪
السودان	—	١١ر٧٠	١١ر٩٥	—	—	٩ر٥٠	٥ر٩٥	٩ر٤٥	٨ر٠٥	—	٦ر٥٥	—	٦٣ر١٥	١٦ر٤٪
الصومال	—	١٣ر٢٥	—	—	—	—	٧ر٠٥	٥ر٩	—	—	—	٨ر٩٠	٣٥ر١٠	١ر٩٪
اليمن (ش)	—	٩ر٣٠	١٠ر٦٠	—	٥ر٢٥	—	٣ر٩٠	—	—	٢٠٠	—	١١ر٨٠	٤٢ر٨٥	٢ر١١٪
جيبوتي	—	—	٠ر٩٧٨	—	—	—	—	١ر١٥	—	—	—	١ر٠٠	٣ر١٢٨	٨ر٠٪
مصر	—	—	٢١ر٨٠	—	٢٣ر٥٥	—	١٠ر١٠	—	—	—	—	—	٥٥ر٤٥	٣ر١٤٪
تونس	—	—	١٤ر٧٠	—	—	٦ر٩٠	—	٦ر٠٥	—	—	٩ر٣٠	—	٣٦ر٩٥	٦ر٩٪
اليمن (ج)	—	—	٧ر٧٠	٤ر٩٠	٤ر٤٥	—	—	—	—	—	٨ر١٠	—	٢٥ر١٥	٥ر٦٪
الاردن	—	—	—	٩ر٢٥	١١ر٣٠	—	—	—	—	—	—	—	٢٠ر٥٥	٢ر٥٪
موريتانيا	—	—	٧ر٦٠	—	١ر٢٠	—	—	٣ر٥٠	٤ر٠٠	—	—	٨ر٧٠	٢٥ر٠٠	٥ر٦٪
سوريا	—	—	—	—	١٥ر٧٠	—	—	٠ر٥٥	—	—	—	—	١٦ر٢٥	٢ر٤٪
المغرب	—	١٩ر٦٠	—	—	—	١٥ر٧٠	—	—	٦ر٨٠	—	—	—	٤٢ر١٠	٠ر١١٪
الجزائر	—	—	—	—	—	—	—	—	٨ر٤٥	—	١٠ر٩٠	—	١٩ر٣٥	٠ر٥٪
مجموع الدول العربية	—	٥٣ر٨٥	٧٥ر٣٢٨	١٤ر١٥	٦١ر٤٥	٣٢ر١٠	٢٧ر٠٠	٢٦ر٦٠	٢٧ر٣٠	٢ر٠٠	٣٤ر٨٥	٣٠ر٤٠	٣٨٥٠	١٠٠٪
مجموع الدول المفترضة	٧٦ر١	٢٦٣ر٢	٣٠٢ر٧	٣١٢ر١	٣٠٣ر٨	٢٦٣ر٨	٢٠٥ر٧	١٢٩ر٣٠	١٢٤ر٩٠	١٧٥ر٣٠	١٨٦ر٣٠	٢١٣ر٨	٢٥٥٣	—
منه نصيب الدول العربية ٪	٢٠ر١٪	٢٤ر٨٪	٤ر٥٪	٢٠ر١٪	١٢ر٢٪	١٢ر٢٪	١٣ر٢٪	٢٠ر١٪	٢١ر٦٪	١ر١٪	١٨ر٣٪	١٤ر١٪	١٥ر١٪	—

(١) تشمل الاحصائيات القروض العادية والمساعدات المخصصة للدول الافريقية جنوب الصحراء والمساعدات الفنية

المصدر: التقارير السنوية للصندوق الدولي .

جدول رقم (١٧) المساعدات الانمائية وايرادات النفط

البند	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الايرادات النفطية (١) (مليار دولار)	٨٢ر٤	٥٤ر٩	٤٧ر٣	٣٧ر٢	٢٤ر٩	٢٢ر٢
الرقم القياسي بالمليارات	١٠٠	٦٦ر٦	٥٧ر٤	٤٥ر١	٣٠ر٤	٢٦ر٩
المساعدات الانمائية (مليار دولار)	٥ر٠٢	٤ر٢٦	٤ر٢١	٣ر٤٠	٤ر٢٣	٣ر٢٢
الرقم القياسي للمساعدات	١٠٠	٨٩ر٩	٨٣ر٩	٦٧ر٧	٨٤ر٣	٦٤ر١
نسبة المساعدات /العائدات	٦ر١	٧ر٨	٨ر٩	٩ر١	١٧ر٠	١٤ر٥

(١) الايرادات النفطية لكل من السعودية والكويت وفق التقارير السنوية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والتقرير الاقتصادى العربي الموحد (اعداد مختلفة)

المصدر :الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرين : التقرير الاقتصادى العربي الموحد ١٩٨٩

جدول رقم ١٨ القائمة الاولية للمشروعات المقترحة

اسم المشروع والموقع

السودان

١ ـ المجمع الزراعي الصناعي بجنوب دارفور
٢ ـ تنمية انتاج الارز في حوض ابو قصبة
٣ ـ المكابراب للانتاج الزراعي
٤ ـ انتاج اللحم للتصدير بالكدرو
٥ ـ مشروع العسيلات الزراعي
٦ ـ المجمع الزراعي الصناعي بجونقلي
٧ ـ اكمال مصنع سكر ملوط
٨ ـ مزرعة رعوية للاغنام بالقضارف

العراق

١ ـ مركزات اعلاف الدواجن
٢ ـ انتاج الحبوب والاعلاف الخضراء بحلة ديوانية
٣ ـ ١٥ محطة للانتاج المكثف للاغنام

المغرب

١ ـ تصنيع الاسماك
٢ ـ انتاج الالبان
٣ ـ انتاج اللحوم بطنبة
٤ ـ مشروع ادمارا للذرة الصفراء بالسودان

الصومال

١ ـ تسمين الابقار بموجامبو
٢ ـ الاغنام والابقار بجوهر
٣ ـ الصيد البحرى
٤ ـ حينال بولو مريرتا
٥ ـ المجمع الزراعي الصناعي للزيوت النباتية

موريتانيا

١ ـ انتاج الاغنام المكثف
٢ ـ المزارع الرعوية التعاونية لانتاج الاغنام

تابع جدول رقم (١٨)

اسم المشروع والموقع

١ ـ انتاج الاغنام المكثف
٢ ـ معالجة الملوحة بالاراضي المروية

الامارات العربية المتحدة

١ ـ مركزات اعلاف الدواجن

اليمن الشمالي

١ ـ التنمية الريفية المتكاملة بمحافظة حجة

تونس

١ـ تنمية المراعي وانتاج اللحوم من الاغنام بالمنطقة الوسطي

سلطنة عمان

١ ـ صيد وتصنيع الاسماك

المشرق العربي (احدى الدول)

١ ـ تصنيع معدات الدواجن وحيواناتالمزرعة

المغرب العربي (المغرب وتونس)

١ ـ تصنيع شباك ومعدات الصيد

غير محدد الموقع

١ ـ انتاج البروتين احادى الخلية
٢ ـ الشركة العربيـة لتجارة لسلع والخدمات الزراعية (اقليمي)
٣ ـ شبكة المعلومات السوقية العربية في الدول العربية (قومي)

البمصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ حول برامج الامن الغذائي العربي

مصادر الدراســـــــة

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: برامج الامن الغذائي العربي - الخرطوم ١٩٨٦ طبعـــة ثانية ٠
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة تحليلية لمركز دراسات ومؤسسة تمويـــــل - الخرطوم ١٩٨١ ٠
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة اقتصادية لمحددات واساليب تنمية التجـــارة البينية الزراعية العربية - الخرطوم ١٩٨٥ ٠
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية - المجلدات من الثاني للتاسع ٠
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الاجتماع التاسع بفريق عمل الامن الغذائي العربـــي - الخرطوم ١٩٨٩ ٠
- اتحاد مجالس البحث العلمي العربية : ندوة التنمية الزراعية والامن الغذائي العربـــي - طرابلس ١٩٨٢ ٠
- الدكتور حسن فهمي جمعة : المسألة الزراعية والامن الغذائي العربي الخرطوم ١٩٨٥ ٠
- جامعة الدول العربية : نحو عمل اقتصادى عربي مشترك ، عمان ١٩٨٠ ٠
- جامعة الدول العربية : نحو تطوير العمل الاقتصادى العربي المشترك - عمان ١٩٨٠ ٠
- رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية : التكامل الاقتصـــادى العربي ، الخرطوم ١٩٨٩ ٠
- الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي : التقرير الاقتصادى العربي الموحـــــد للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ٠
- البنك الدولي للانشاء والتعمير : التقرير العالمي للتنمية ، واشنطن ١٩٨٩ ٠
- الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي : التقارير السنوية للسنوات ٨٥ - ١٩٨٩
- الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي : اتفاقية الانشاء ٠
- الصندوق السعودى للتنمية - التقارير السنوية للسنوات ٨٥ - ١٩٨٩ ٠
- الصندوق السعودى للتنمية - اتفاقية الانشاء ٠